

قضايا مجتمعية

الزيادة السكانية وآليات المواجهة

المحتويات

- المبحث الأول : علم الاجتماع السكانى النشأة والتطور .
- المبحث الثاني : الأبعاد الاجتماعية للزيادة السكانية .
- المبحث الثالث : اليات مواجهة مشكلة الزيادة السكانية فى مصر
- المبحث الرابع : الزيادة السكانية والتنمية
- المبحث الخامس : الخصوبة والتربية السكانية .
- المبحث السادس: الهجرة والزيادة السكانية فى العالم النامي .
- المبحث السابع : نماذج من الاتجاهات النظرية لعلم السكان .

المبحث الأول

علم الاجتماع السكانى
رؤية تحليلية للنشأة والتطور

المبحث الاول

علم الاجتماع السكانى النشأة والتطور

جاءت الإرهافات الأولى لعلم الاجتماع السكانى من خلال الأديان السماوية التي حثت علي الأنجاب وتجنب قتل الأبناء وتنظيم النسل من خلال الحث علي رابطة الأسرة والزواج ووضع قوانين لذلك وفي ذلك يقول ربنا جل فى علاه: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً . وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" وعن جابر بن عبد الله، رضى الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ يَوِّبُهُنَّ، وَيَرْحَمُهُنَّ، وَيَكْفُلُهُنَّ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةُ» قال: قيل: يا رسول الله فإن كانت اثنتين؟ قال: « وَإِنْ كَانَتْ اثْنَتَيْنِ » وهو ما حثت عليه الدين المسيحي ،واليهودي. ثم جاءت بعد ذلك من خلال الفلاسفة والعلماء والمفكرين الذين تكلموا عن الديموجرافيا عبارة المراحل الأولى من التاريخ الفكري الإنسانى ومن أهم هؤلاء المفكرين كونفوشيوس حيث أشار إلي التناسب الذي ينبغي أن يكون بين مساحة الأرض وعدد السكان ، ومعني ذلك أن لكل مجتمع زراعي عددا من السكان يتناسب مع قوة إنتاجيته ويجب أن لا يتعدي أو ينخفض عن حد معين يطلق عليه بالحد الأمثل،لأن تجاوز هذا الحد عنده يؤدي إلي الفقر وقلة

الغذاء وانخفاض المعيشة مما يؤدي إلي الموت . واعتبر كونفوشيوس أن المحافظة علي هذا الحد هو من مسؤولية الحكومة حيث متى زاد عدد السكان في منطقة عن الحد الأمثل تقوم بنقل الفائض منهم إلي مناطق أقل ازدحاما ، وايضا فقد أشار كونفوشيوس إلي عوامل كثيرة تتحكم في نمو السكان وهي (نقص الغذاء، الزواج المبكر، ارتفاع التكاليف ومبالغ الزواج ،الحروب). وبذلك فيكون كونفوشيوس من الأوائل الذين ربطوا متغير السكان بمتغير الاقتصاد والمجتمع.

ثم جاء أفلاطون الذي أكد في كتابه (القوانين) على أهمية نوعية وكفاية السكان، اي بعدد سكان (٥٠٤٠) نسمة، لا أكثر حيث يصعب التعرف عليهم، ولا قليل بحيث يحول دون تقسيمهم على العمل، وان اي زيادة في العدد يمكن مجابتها من خلال الزواج المتأخر والهجرة، ونادي أفلاطون بتحديد الدولة للعمر عند الزواج وعدد الأطفال ، و وذلك لغرض حماية المجتمع وممارسة الديمقراطية، فكان يري أن الزيادة في أعداد السكان ان لم تحكم بقوانين وضعية فان هذه الزيادة ستقضي علي المساواة في الملكية، اما ارسطو فيرى في كتابه (السياسة) ان حجم المدينة يجب ان يكون متفقاً مع امكانيات المجتمع، وكان مناصرا لاراء افلاطون في أن الدولة هي المسؤلة عن الحد الامثل للسكان والحفاظ عليه وتلبية حاجات الشعب والحفاظ علي استقرار المجتمع وحمايته من الفقر والامراض واقترح ضرورة وجود قانون يتم

فيه تحديد النساء بعدد الأطفال (الإنجاب) ، فانه اعتقد ضرورة وجود حجم ثابت للسكان تتحكم فيه الحكومة ذلك لان الدول العظمى علي حد تعبيره ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير في السكان ويصعب ان تظهر في مثل هذه الاساليب والتي تتمكن ان تحقق التناسب بين حجم سكانها وبين الموارد المتاحة وبخاصة مساحة الأرض وقدرتها علي إشباع حاجات السكان إلي الحد من الاجهاض والتخلص من أى طفل يولد به عيب في التكوين.

بما أن معدلات النمو الطبيعي كانت تتقلب في الواقع بصورة حادة بفعل الحروب فقد غيرت الدولة اليونانية - المدن برامجها تبعا لذلك فبعد فترة الحرب كانت تفرض الضرائب وغيرها من العوائق علي العازبين بينما في اوقات السلم كان هناك حوافز لتشجيع الهجرة من الخارج والزواج المتأخر .

وفي القرن الرابع عشر ذهب ابن خلدون إلي أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطويرية محددة تؤثر علي عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة إذ يشهد المجتمع في المرحلة الاولى من تطوره زيادة معدلات المواليد ونقص معدلات الوفيات مما يؤثر علي نمو السكان ويزيد عددهم ، وعندما ينتقل المجتمع إلي المرحلة الأخيرة من تطوره يشهد ظروفًا ديمغرافية مخالفة تماما حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد ، ويرتفع معدل الوفيات ، ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع علي الوفيات والمواليد لاعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع إلي نشاط

السكان من النواحي الديموغرافية ، الاجتماعية و الاقتصادية و علي ثقتهم ومقدرتهم العقلية والعضلية ،أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة والثورات والاضطرابات ، مما يقلل من نشاط السكان وكذلك يقلل من نسبتهم .

واوضح ابن خلدون الدور الايجابي للسكان في تحقيق العمران فهو يري أن سبب نقص العمران يكمن في تناقص أعمار السكان وذلك بسبب الحروب او الوفاة ويرى أن الأرض مسؤولية الإنسان وعليه أن يتولاها برعايته وعمله ،ولذلك توجب أن يكون عدد السكان كبير ليعمل الإنسان علي تحويل الأرض من شكلها الأولي البدائي إلي شكل جديد خصب قادرا علي الإنتاج ،أما إذا تناقص عدد السكان وقل العمل فستحول الأرض من خصب إلي جرداء غير صالحه للعيش الانساني ، وربط ابن خلدون زيادة النمو السكاني بالإزدهار الاقتصادي واعتقد أن هذه الزيادة تؤدي إلي التنمية الاقتصادية بينما يؤدي التناقص السكاني في المدينة أو الاقليم إلي تدهور الاقتصاد ، ويتبين من ذلك الأهمية التي أولاها ابن خلدون للتزايد السكاني في الابقاء علي المدن وما للتناقص السكاني من اثر في خرابها، ووضح أهمية العمل كوسيلة لتحقيق الحياة الكريمة وزيادة الإنتاج وعلاقة السكان بذلك فقد وضح ابن خلدون دور العمل في الانتاج وبالتالي في تحديد قيم السلع المنتجة وبين أن العمل هو سبب الكسب وكثرته هي سبب الثروة وأن المكاسب إنما هي قيم الأعمال

واكد علي اهميه عمل الانسان في كل مقصود وعلي السعي للرزق وطلبه ،
ويعنى هذا عند ابن خلدون أن عمل الانسان هو المقياس الاساس للقيمة .
وبيتضح من ذلك ضرورة العمل علي الموازنة بين حجم السكان والموارد
المتاحه.

ويرجع الإرهاسات الأولى لعلم السكان لمصدرها انجلترا، حيث عالم
الاقتصادي ذلك القس الانجليزى الشهير توماس روبرت مالتس (١٧٦٦-
١٨٣٤)، ١٧٩٨ والذي يعتبر أباً لعلم السكان ومن أهم مقولاته الشهيرة عام
١٧٩٨م تحت عنوان " حول مبادئ السكان وأثرها علي تقدم المجتمع ، وقد
اشار مالتوس في مقاله الاول إلي أن معدلات نمو السكان تفوق بكثير معدلات
إنتاج مصادر الغذاء في العالم ففي حين يتزايد السكان بمعدلات هندسية (١-
٢-٤-٨-١٦---) تتزايد مصادر الغذاء بمعدلات عددية (١-٢-٣-٤-٥-
--) فبينما يتزايد أعداد السكان إلي ١٦ ضعف خلال قرن من الزمان فإن
موارد الغذاء تتزايد إلي خمسة أضعاف خلال نفس الفترة وهو ما قد ينتج عنه
أزمة غذائية طاحنة علي المدي الطويل ،وأكد مالتوس علي أن الانسان مثل
غيره من المخلوقات علي الأرض تتملكه غريزة التكاثر ولو لم يكن هناك أي
عائق يحول بين الإنسان وهذه الغريزة لمأ الانسان العديد من الكواكب المماثلة
للأرض في غضون ألف سنه ولكن العائق الحقيقي في مواجهة هذا النمو هو
قدرة الأرض علي مد الإنسان بمصادر الغذاء اللازمه لبقائه حيث تعتمد هذه
المصادر علي عوامل انتاجية محدودة مثل الأرض وأساليب الانتاج والتركيب
الاجتماعي الذي يحدد ملكية هذه الارض ومن هنا كان للتباين بين معدل نمو

الاراضي الزراعية وموارد الإنتاج ومعدلات نمو السكان المتزايدة دورا كبيرا في الحد من النمو السكاني. وقد اعتقد مalthus ان ببطء نمو السكان يرجع إلى موانع ايجابية وموانع وقائية (سلبية)

موانع ايجابية :- ويقصد بها الموانع التي تؤدي الي القضاء علي الزيادة السكانية متمثلة في زيادة عدد الوفيات الناتجة عن الاوبئة وامراض سوء التغذية والحروب والمجاعات والبؤس.

والموانع الوقائية :- وهي الموانع التي تحول دون زيادة السكان من خلال تخفيض اعداد المواليد ومن اهم تلك الموانع استخدام وسائل منع الحمل او الاجهاض وتاخير الزواج أو الامتناع عنه بداءة ويرى مalthus ان ذلك هو الواقي الرئيسي هذا بالاضافة الى التعفف الأخلاقي وغيرها من الوسائل التي تقلل من عدد المواليد .

وكان كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣) معارضاً بشدة لوجهة نظر روبرت مalthus، وأن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساسا للنظام الرأسمالي السائد ويعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في عدد السكان وليست الخواص الثابته في الطبيعية كما يعتقد أصحاب النظرية الطبيعية فاذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلي نظام اشتراكي فسوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة في التزايد والفقر والبؤس، وأن نمط الانتاج عبر التاريخ له قوانينه الخاصة بالسكان وان عنصر السكان هو المتغير التابع وأن النظرية تنفي عنه كمتغير مسؤوليته عن تحديد نمط النظام الاجتماعي بل النظام الاقتصادي السائد يؤدي لتحديد المتغير السكاني، ويبدو أنه رأي في النظام التطبيق الشيوعي الكامل حلا للتزايد السكاني

عن طريق القضاء علي الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وذلك ما لا يتفق مع طبيعية البشر ونظمهما الاجتماعية والروتينية، إلا أن الملاحظ أن الشيوعية المذهبية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلي التركيز علي أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء علي انخفاض مستوى العيش بل وخلق فرص عمل تواكب تزايد السكان ومن ثم فلا تظهر خوفا من زيادة السكان في ظل الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ وما يترتب عليها من نتائج أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١ قد جاء دليلا علي فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فإن الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسية السكان واتجهت الصين إلي تبني سياسية الاسرة صغيرة الحجم وكذلك التوجه نحو سياسية الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني والضغط علي الموارد الاقتصادية في الصين.

ويعرف برسا (PRESSAT) علم السكان بأنها دراسة السكان والتغيرات التي تطرأ علي المجتمع وعليهم نتيجة التفاعل بين المواليد والوفيات والهجرة .

أما (Stan becker) يري بأنها "دراسة السكان في كل الحالات الاستقرار والحركة (الديناميكية)، و تتمثل جوانب الاستقرار في :العمر والنوع، السلالة، الحالة الزوجية، الخصائص السكانية الاقتصادية، بينما تتمثل الجوانب الدينامية في: الخصوبة، الوفيات، الهجرة، الزواجية، النمو السكاني".

ويتكون مصطلح علم السكان أو الديموغرافية DEMOGRAPHIC من مقطعين يونانيين هما: الأول DEMOS ويعني الناس، الثاني: GRAPHY: للدلالة على علم وصفي يهتم بوصف السكان وبدراستهم دراسة إحصائية.

أما كلمة أو مصطلح السكان POPULATION فهي كلمة لاتينية الأصل، وهي مشتقة من كلمة POPULOUS أي بمعنى الشعب.

لذا يعرف علم السكان بأنه: الدراسة العلمية للمجتمعات البشرية من حيث حجمها وتركيبها وتطورها. ويتفرع منه:

أ- الديموغرافية الوصفية: التي تبحث في وصف السكان من حيث العدد والتوزيع والخصائص المميزة لهم.

ب- الديموغرافية النظرية البحتة: تتناول العلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية فيما بينها دون النظر في علاقاتها بالظواهر الأخرى كـ (الظواهر الاقتصادية ، والاجتماعية) مثل (الديموغرافية الاقتصادية) و(الديموغرافية الاجتماعية) وغيرها.

ج- التحليل السكاني أو التحليل الديموغرافي: ويشمل هذا الجزء من الديموغرافية النظرية الذي تستخدم فيه الطرق الرياضية وتستخدم عبارة (الديموغرافية الرياضية) بصفة اعم للمعالجة الرياضية للعلاقات الديموغرافية والتعبير عنها بدوال رياضية يمكن تعبيرها وتطبيقها على البيانات الاعتبارية.

وللديموغرافية معنيين هما:

✍️ المعنى الضيق: وتقتصر على دراسة حجم وتركيب السكان، والتغيرات التي تطرأ على السكان وتطلق عليها الديموغرافية الشكلية.

✍️ المعنى الواسع: الديموغرافية بمعناها الواسع تشمل خصائص إضافية للسكان كـالخصائص الحضارية للسكان وهي: اللغة، والدين، والقومية وغيرها، والخصائص الاجتماعية للسكان وهي: المكانة، والعائلة، والتحصيل العلمي والثقافي وغيرها، وأخيرا الخصائص الاقتصادية وهي: الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها السكان، المهنة، والصناعة، والدخل وغيرها، وأخيراً تدرس الديموغرافية الخصائص الصحية للسكان بكافة جوانبها.

وهكذا تتكون من مجالين أساسيين:

١- الأول يختص بتركيب السكان POPULATION COMPOSITION وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم ، والتوزيع العمري، والتوزيع الجغرافي، والسلالة والدين، ومستوي وتوزيع الرأسمال البشري

٢- يتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان POPULATION DYNAMIC أي التغيرات التي تطرأ علي تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة وتحدث هذه التغيرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات)، أو الزيادة الغير طبيعية (الهجرة).

مشيرًا إلى وجود قانون طبيعي للسكان، وأن السبب الرئيسي للفقر يتمثل أساسًا في عدم المساواة في توزيع الثروة والموارد الأساسية، بينما يرجع الفضل إلى البلجيكي أخيل جيلارد (١٨٥٥) في صياغة مصطلح "ديموجرافيا" وكان ذلك من خلال مقاله بعنوان "ELEMENTS DE STATISTIQUE HUMANE AU DEMOGRAPHIE COMPAREE"، أي عناصر الإحصاء البشري أو الديموجرافيا المقارنة، وعرفها بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للأنواع البشرية أو المعرفة الرياضية للمجتمعات من حيث تغيراتهم العامة وحالتهم الطبيعية، المدنية، والفكرية، والأخلاقية.

وفي كتابهم STUDY OF POPULATION عام ١٩٥٩ يرى كل من فيليب هاروز P. HAUSER وأوتيس ونكان O.DURCAN أن الديموجرافيا بمعناها الضيق تعنى التحليل الديموجرافي DEMOGRAPHIC ANALYSIS الذى يهتم بدراسة مكونات أو عناصر التغير والتباين في السكان، بينما يشير المعنى الأوسع إلى الدراسات السكانية التي لا تهتم فقط بالمتغيرات الديموجرافية، ولكن أيضًا بالعلاقات بين التغيرات السكانية والمتغيرات المجتمعية الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والحيوية، والجينية، والجغرافية، والبيئية.... الخ، بمعنى آخر فإن المعنى الأوسع للديموجرافيا يركز على محددات ونتائج الاتجاهات السكانية. وفي عام ١٩٧٢ يرى نفس الثنائي هاروز وونكان أن الديموجرافيا هي دراسة حجم وتوزيع، وتكوين "تركيب" السكان، والتغيرات في السكان، ومكونات وعناصر هذه التغيرات، والتي تتحدد في الخصوبة، والوفيات والهجرة، والحراك الاجتماعي، بمعنى آخر الديموجرافيا هي "دراسة العمليات السكانية".

ثانياً- علاقة دراسة السكان بعلم الاجتماع:

تتميز العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان بطبيعة خاصة، فعلى الرغم من أن دراسة السكان ذاتها أقدم من علم الاجتماع، وأنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة إلا إنها أصبحت اليوم أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع وهناك ثلاث عوامل أساسية أدت إلى اعتبار السكان ميدان هام للبحث في علم الاجتماع:

١- أن موضوع دراسة علم الاجتماع هو المجتمع من حيث بنائه وتغييره، وحيث أن السكان يشكلون العنصر الأساسي في المجتمع فأنهم بالتالي يدخلون في دائرة اهتمام علم الاجتماع.

٢- يعتمد علماء الاجتماع عند تحليلهم للظواهر الاجتماعية على المعطيات الديموجرافية والمتغيرات السكانية، ويستفيدوا بها على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والطبقات الاجتماعية والتدرج الاجتماعي والنسق السياسي والنظام القيمي والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك من الموضوعات التي تقع في بؤرة اهتمام علم الاجتماع.

٣- أن تحليل ودراسة العلاقة بين الظواهر السكانية والظواهر الاجتماعية يثري علم الاجتماع ويساعده على الوصول إلى قدر عالي من التعميم وتجريد المعطيات والوقائع مما يؤدي إلى تطوير نظرية علم الاجتماع.

ومن ناحية أخرى فقد استفاد ميدان السكان نظرياً ومنهجياً كثيراً من علم الاجتماع. فلقد حرص علماء الاجتماع على توفير الشروط النظرية والمنهجية لعلم اجتماع السكان وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية

الأخرى، وذلك بتوفير القضايا الامبريقية والاستقرائية عن المتغيرات السكانية والاجتماعية ١ .

ثالثاً- أنواع الظواهر السكانية:

١- حجم السكان: مقصود بذلك عدد الأفراد في مكان معين محدد ولا يقتصر على ذلك فقط بل إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد أكبر أو أصغر من عدد الأفراد في نفس المكان في وقت سابق، وكذلك ما هو المقدار الذي سيصل إليه هذا الحجم في المستقبل.

٢- تكوين السكان: يعتبر تكوين السكان من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية، فـسكان أي قطر أو منطقة ليسوا مجرد عدد، بل هم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفرادهم في فئات السن المختلفة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجه وريفية وحضارية متعددة.

٣- توزيع السكان: يتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة أو القرية، أو يتم تقسيم السكان على أساس درجة التحضر والتصنيع، ويهتم عالم السكان بدراسة توزيع السكان في هذه المناطق وكذلك بالتغيرات التي تحدث في أعدادهم وأسباب هذه التغيرات وذلك كله في ضوء اعتبارين هما:

أ- الأول: ربط المتغيرات ذات الصلة ببناء السكان مثل متغيري التكوين والتوزيع أو الخصائص الديموغرافية. مثل: المواليد والوفيات والهجرة استناداً إلى أن العلاقة بين متغيرات تكوين السكان أو توزيعهم والعلميات الديموجرافية تعتبر علاقة متبادلة بمعنى أن كل طرف منها يؤثر في الآخر.

ب- الثاني: محاولة بيان الصلة بين هذه المتغيرات بالجوانب المتباينة للمجتمع موضوع الدراسة.

٤ - الكثافة السكانية: تشير إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان، وتقاس من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد، أو في الكيلو متر مربع أو الميل المربع.

٥ - نمو السكان: وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباعدة.

٦ - التحول الديموجرافي: إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة الوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات، تسمى تحول ديموجرافي أو تغير سكاني. وللتغير السكاني ثلاثة عناصر، المواليد والوفيات والهجرة ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير.

رابعاً - أهمية دراسة الظواهر السكانية في المجتمع:

تتحدد الأهمية من خلال الأمور الآتية:

١ - علاقة السكان بجوانب الحياة المختلفة: فهو يؤثر فيها ويتأثر بها، ولعل ابرز العلوم التي يرتبط بها السكان هي : (الاجتماع، والاقتصاد، والجغرافية، والتاريخ، والطب)، لقد أصبح علم السكان يمثل مفهوماً واسعاً هو بمثابة " مفترق الطرق " الذي تلقي عنده هذه العلوم جميعها فالسكان المجرّد أو الديموغرافيا الصرفة لا وجود لها في الواقع .

٢ - طبيعة الموضوع بوصفه موضوعاً حياً يتغير إيجاباً أو سلباً، ويشمل هذا التغير الجوانب المختلفة للسكان: الكمية والنوعية والهيكلية و التوزيعية، وبسبب هذا التغير فإن الموضوع يكتسب أهمية متزايدة تبعاً لطبيعة التغير ومقداره بسبب

ما يثيره من ردود أفعال متباينة ما بين متشائمة ومتفائلة ومحيدة، ولذلك فقد كثرت الجدل وتعددت الآراء وتضاربت الأفكار بشأن هذا الموضوع الذي لا يمكن أن يبقى ثابتاً إلا في حالات نادرة واستثنائية وهي حالات غير مرغوب فيها لما تعكسه من آثار لسببه على المجتمع من جوانبه المختلفة .

٣- شمولية موضوع السكان الذي لم يعد يقتصر على مفهومه الضيق بوصفه " الدراسة الإحصائية للمجتمعات البشرية " كما عرفه ((أشيل غيار)) الذي استخدم لأول مرة مصطلح الديموغرافيا في كتابه الموسوم (مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة) عام ١٨٥٥، بل أن مفهوم الديموغرافيا قد توسع وأصبح يشمل فضلاً عما سبق أموراً عدة أخرى منها (علاقة علم السكان بالعلوم الأخرى كما اشرنا في الفقرة الأولى وتتصب هذه العلاقة على تحليل طبيعة تأثيرها المتبادل ولا سيما التأثير المتبادل بين السكان والاقتصاد وبينه وبين علم الاجتماع، ولذلك فقد جاءت هذه الدراسة مستندة إلى هذا المفهوم الواسع للديموغرافية).

٤- دور السكان في التنمية بمفهومها الواسع : الاقتصادية والبشرية والاجتماعية ، ومن خلال دور الموارد البشرية بمفهومها الواسع أيضاً لا بوصفها تمثل عنصر الإنتاج (القوة العاملة) الأول بل بوصفها كذلك تمثل الاستهلاك وهو النشاط الاقتصادي المكمل للإنتاج .

٥- التوزيع المتباين للسكان على الدول ومناطق العالم وهو تباين أخذ بالاتساع تبعاً لاختلاف وتأثر النمو السكاني، الطبيعي منه أو الناجم عن الهجرة، وقد أصبح هذا الأمر يثير مخاوف حقيقية لدى بعض الأوساط الدولية التي تحاول التأكيد على أن مثل هذا التباين يعد من بين أهم الأسباب التي تخلق التوتر

السياسي بين دول العالم ، لذلك فهي تسعى إلى إعادة التوازن الجغرافي للسكان على مستوى المناطق والدول المختلفة .

٦- إذا كان السكان يتفاعل داخليا فانه يتفاعل خارجيا أيضا، وأهمية السكان لا تتأتى فقط من خلال خصائصه الذاتية وتركيباته الداخلية بل أن المصدر الحقيقي لهذه يكمن في طبيعة العلاقة التي تقوم بين السكان كما وكيفاً وهيكلها من جهة وبين الإطراف والعوامل الأخرى المحيطة به والمتفاعلة معه بصورة متبادلة من جهة ثانية، وتزداد أهمية هذه العلاقة كلما ازدادت حركة السكان شدة وسرعة كما هو الأمر فيما يتعلق بالدول النامية في الوقت الذي تتسارع فيه حركة السكان فان حركة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا هي في تباطؤ شديد.

٧- ضرورة دراسة حجم السكان: إذا كنا نجد اليوم اهتماما بالسكان على أساس علمي ينصرف نحو دراسة حجم السكان والتغير في هذا الحجم خلال الزمن والتعرف على أسباب هذا التغير، فإن هذا الاهتمام لا يرجع في النهاية أسباب علمية أكاديمية بحتة، بل إلى ما تسهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الإنسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية ومن خلال توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية القومية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية.

٨- الوعي الاجتماعي: إدراك حقيقة حجم السكان ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابه بمثابة مطلب أساسي لتنمية وعي الأفراد وتكوين الوعي الاجتماعي بينهم وذلك لأن الفرد الذي تتاح له فرصة الإلمام بعدد الأفراد الذين

يهمونه لا شك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم وفي ترتيب معيشتهم.

٩ - الرفاهية الاجتماعية: والواقع أن الحقائق المتعلقة بحجم السكان والتغيرات في هذا الحجم تسهم في مجال الرفاهية الاجتماعية والإنسانية، لأنها تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية وعلى توفير الحقائق الموضوعية التي من الممكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية. فهي معلومات ضرورية وأساسية ولا بد منها في وضع السياسات المتعلقة بالإنتاج وإقامة المشروعات الإنتاجية، وفي رسم برامج الخدمات الصحية، والتعليمية، والعلاجية، وغيرها.

١٠ - ضرورة دراسة نمو السكان: الاهتمام بدراسة نمو السكان على ضوء قضايا المجتمع يأخذ اتجاهين أساسيين في دراسة نمو السكان، الأول: يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش، والثاني: يتناول ظاهرة النمو في علاقاتها بالعوامل التي تؤثر في معدل المواليد والوفيات.

خامساً - عوامل نمو الدراسات السكانية:

١ - زيادة سكان العالم : تعتبر الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الإنسان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الخارجية والداخلية والبطالة ومشاكل العمال وغيرها من صور الانحراف كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

- ٢- النمو الصناعي: أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشؤون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية.
- ٣- نمو وتقدم البحث العلمي والإحصاء : ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السكانية على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي باعتباره الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أن المشاكل السكانية تختلف باختلاف الأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية ويجعل الحلول العملية التي تقترحها الدراسات السكانية نابعة من طبيعة الإقليم ذاته.
- ٤- تقدم علوم البيولوجيا : أدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية والأنثروبولوجيا الطبيعية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيائية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلورة نظرياتها وقضاياها.
- ٥- تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان: ظهر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان من أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم.

٦- ظهور مؤلف روبرت مالتس (مقال في السكان): والذي يعتبر أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية، وتدخل ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية.



المبحث الثاني

الأبعاد الاجتماعية للزيادة السكانية

تعد مصر اكبر البلدان العربية من حيث السكان، إذ يتزايد عدد سكانها بصفة مستمرة حيث كان يتجاوز عدد سكانها (٧٠) مليون نسمة حسب تقديرات عام ٢٠٠٤م. وارتفع إلي ٧٢,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٦م ثم وصل إلي ٩٤,٩ مليون نسمة في العام ٢٠١٧م , ليصل في العام الحالي إلي ١٠٢,٥ مليون نسمة إضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان،. وتمثل المشكلة السكانية في مصر إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية في نطاق تحليل العلاقة بين حجم السكان وحصيلة الموارد والمخرجات الإنتاجية للمجهودات التنموية القائمة، لاسيما في ظل ارتفاع معدل البطالة ونسبة الأفراد دون سن ١٥ سنة من المجموع الكلي للسكان، الأمر الذي يزيد من أعباء التنمية، ويساهم في توليد ضغوط مستمرة على الموارد اللازمة للاستهلاك والاستثمار.

أولاً- التعريف بمشكلة الزيادة السكانية:

هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة.

أي أنه لا ينظر إلى الزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد فهناك كثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ولكنها لا تعاني من مشكلة سكانية لأنها حققت توازناً بين السكان والموارد. والمشكلة السكانية لا تتمثل فقط بالزيادة السكانية إنما تتمثل أيضاً بالنقصان السكاني، وبالتالي فإن الأزمات والمشكلات المرتبطة بالمشكلة السكانية تعرب عن نفسها من خلال نقص الأيدي العاملة وتدني مستوى الإنتاجية ومشاكل مرتبطة بالأسرة.. الخ.

وتتبلور مشكلة الزيادة السكانية في مصر في ثلاثة أبعاد رئيسية هي :
النمو السكاني المرتفع ، الخلل في توزيع السكان الجغرافي ، وتدني الخصائص السكانية والذي يعتبر انعكاساً حياً للمشكلات الاقتصادية التي تعانيها مصر
جاء النمو السكاني المرتفع وعدم ارتفاع خطط التنمية للوفاء بحاجات المواطنين

ثانياً- خصائص المشكلة السكانية في مصر :

لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على زيادة عدد السكان فقط، بل أيضاً على التوزيع العمري لهؤلاء السكان، حيث إن نسبة كبيرة من سكان مصر تحت سن ١٥ عاماً، بالإضافة إلى النمو الحضري العشوائي الذي أدى إلى تفاقم المشكلة، بسبب سوء توزيع السكان على رقعة الدولة، حيث يمثل سكان الحضر حوالي ٤٤ ٪ وفقاً للعام ٢٠٢١م من إجمالي سكان مصر، وهو ما يعني انخفاض العاملين في الزراعة، وقلة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها، وهو ما

يؤدّي إلى الفجوة الغذائية. أضف إلى ذلك تدنى الخصائص البشرية (الصحية - التعليميه - الاجتماعيه - الاقتصادية)، خصوصا الخصائص التالية:

١- ارتفاع معدلات الأمية خاصة بين النساء، والزواج المبكر للإناث في مصر، وبالتالي الإنجاب المبكر: فلابد من رفع سن زواج الفتاة في مصر إلى سن العشرين لكي تحصل الفتاة على حقها الطبيعي في التعليم وتستطيع أن تساهم في إختيار شريك عمرها وحتى يصبح الإنجاب في سن مناسبة.

٢- عمالة الأطفال : أشارت نتائج تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن هناك ١,٤ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ١١,٦% من إجمالي قوة العمل، وقد أكدت نتائج بحث القوى العاملة بالعينة عام ١٩٩٨ نفس الحجم تقريبا لعمالة الأطفال حيث بلغ ١,٣٨ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٥ سنة وهم يمثلون ٧,٤% من إجمالي قوة العمل ووصلت تلك النسبة في العام ٢٠١٩م ١,٦ مليون طفل عامل في سن أقل من ١٧ عام وهم يمثلون ٩,٣% من نسبة الاطفال في مصر .

ترجع أسباب ظاهرة عمالة الأطفال إلى سببين هما: فقر الأسر التي يعمل أطفالها، واعتبار التعليم غير مجد لهذه الأسر حيث أن تعلم الطفل حرفة أفضل إقتصاديا للأسرة.

وبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالى ١١٦ فى الألف عام ١٩٧٠، إلا أن هناك تقدما ملحوظا حيث إنخفاض إلى ٢٩ فى الألف عام ١٩٩٨، إلا أنه وبنهاية العام ٢٠٢١ م تعود للزيادة بمعدل عالي، حيث حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل الوفيات بلغ ٣٨٣,٦٥١ فى الألف هذا المعدل لا يزال مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة.

٣- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : يعتبر ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ذو صلة وثيقة بنجاح تنظيم الأسرة، حيث أظهرت البحوث الميدانية الخاصة بدراسة الخصوبة وتنظيم الأسرة أن الأسر الغنية هى الأسر الأكثر إقبالا على تنظيم الأسرة والأقل إنجابا للأطفال حيث أنها تريد الحفاظ على نفس المستوى الإقتصادى والإجتماعى، فى حين أن الأسر الفقيرة تعتمد على أطفالها فى زيادة دخلها نتيجة دفعهم إلى سوق العمل فى سن مبكرة.

ثالثاً- أسباب مشكلة الزيادة السكانية في مصر :

١- انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال: تحسن الأوضاع الصحية أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المواليد ترتب عليه زيادة عدد السكان.

٢- زيادة متوسط عمر الفرد: تحسن الأوضاع الصحية أدى إلى زيادة متوسط عمر الفرد مما ترتب عليه زيادة كبار السن وزيادة نسبة الإعالة.

٣- عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة بالرغم من الرغبة في منع أو تأجيل الحمل خوفاً من الآثار الجانبية للوسائل. وقصور دور الإعلام الجماهيري، وعدم كفاية الرائدات الريفيات.

٤ - القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب: تنتشر في المجتمع المصري بعض القيم المرتبطة بزيادة النسل والإنجاب مثل: زيادة عدد الأولاد يؤدي إلى ربط الزوج، والرغبة في إنجاب الذكور، كثرة الإنجاب والرغبة في تكوين عزوة، زيادة الإنجاب للمساعدة في العمل في المجتمعات الزراعية. وشيوع معتقدات دينية خاطئة عند بعض الفئات من المجتمع، وضعف الاقتناع بمبدأ طفلين لكل أسرة مع عدم وضوح الفرق بين انجاب طفلين أو ثلاثة أطفال لدى كثير من الأسر بالإضافة الي رغبة الأسرة في إنجاب طفل من كل نوع حتي ولو اضطرهم ذلك الي انجاب طفل ثالث للحصول علي النوع المطلوب وخاصة الطفل الذكر وهو مايعتبر من الموروثات الاجتماعية الخاطئة.

وتشير القيم إلى تصورات معينة يرغب فيها الناس أما الاتجاهات فتتضمن المواقف التي يتخذها الأفراد في مواجهة القضايا المحيطة بهم. وتتكون من أبعاد معرفية وسلوكية وانفعالية بشأن الوجود الاجتماعي. ولاشك أن نسق القيم في المجتمع هو الذي يحدد العدد المناسب من الأطفال والنوع المفضل (ذكور أم إناث)، والقيم الخاصة بالطفولة ومعاملة كبار السن، ونظرة الأفراد للهجرة الداخلية إلى المدن، واتجاه المجتمع نحو اشتغال المرأة خارج المنزل وأي الأعمال يستحسن أن تشغل بها، والموقف من تنظيم الأسرة والإجهاض والسن المفضل للزواج، وغيرها.

ويشير لوريمر LORIMER إلى الفروق الثقافية في القيم وأثرها في الموقف من الخصوبة؛ ففي بعض الثقافات التقليدية تتجه القيم إلى تقديس العائلة الكبيرة، وقد يؤدي الجمود العقائدي إلى الإسراف في الإنجاب، ولا يتم الأخذ بوسائل تنظيم الأسرة. ومن ثم فقد يؤدي ذلك إلى إعاقة مشاريع التنمية الاجتماعية برمتها. ومن

المعتقد أن نسق القيم المتأثر بالتصنيع والتحضر والزراعة الآلية يكون -عادة- أكثر مرونة -لتأثره بالتغيرات الاجتماعية السريعة في المجتمع- من نظيره في المجتمعات التقليدية. وقد قامت "ساره لوزا" بإجراء دراسة ميدانية عن العلاقة بين التصنيع والخصائص السكانية والسلوك الإنجابي؛ حيث قارنت بين السكان في بعض المناطق الصناعية والسكان في المناطق الريفية، وخرجت منها بنتائج تؤكد العلاقة بين التصنيع وانخفاض معدل المواليد ومعدل الزيادة السكانية، نجملها فيما يلي:

- يؤدي التصنيع إلى تحول البيئة التي يعيش فيها الناس إلى بيئة حضرية تتسم بارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي والتعليمي والصحي للسكان، وازدياد كافة مرافق الخدمات الخاصة بها، كما تتسم بتحسّن وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، وتتوفر فيها الكهرباء والمياه، وتزداد فرص العمل والنمو الاقتصادي.

- وضحت النتائج ارتباط البيئة الحضرية الصناعية بتأجيل سن زواج الإناث، واستخدامهن لوسائل منع الحمل، وقصر فترة إدرار لبن الثدي، وهي عوامل ثلاثة تؤثر على خصوبة المرأة.

- أكدت النتائج ارتباط البيئة الحضرية الصناعية بأسلوب حياة الأسرة، من حيث ارتفاع مستوى الاستهلاك والدخل السنوي للفرد، ودرجة تحضر الزوجة ودرجة تعليمها، وارتفاع مستوى الاهتمام بتعليم الأطفال ورفاهيتهم، وانعكس ذلك كله على السلوك الإنجابي، فانخفض عدد الأطفال الذين تتجهم الأسرة. غير أن أبرز النظم المؤثرة في نسق القيم والاتجاهات في أي مجتمع من المجتمعات تتمثل في النظام التعليمي؛ فبقدر ازدياد اهتمام السكان بالتعليم

وخاصة بالنسبة للفتاة، يتأثر سن الزواج، كما تتأثر الاتجاهات الخاصة بالسلوك الإنجابي وتنظيم الأسرة -بالضرورة- بالتعليم، بل إن بعض الظواهر مثل: الطلاق، وتعدد الزوجات تتأثر - بصورة جلية - بالتعليم، وهو ما يبدو واضحاً في المدن التي تزداد معدلات التعليم فيها يزداد اهتمام الأسر فيها بالأخذ بوسائل تنظيم الأسرة.

رابعاً- أثر الزيادة السكانية على التنمية الاقتصادية:

الزيادة السكانية لها تبعاتها السيئة فلا بد أن تتبعها استثمارات إضافية ضخمة لتلبية متطلبات السكان من خدمات ومرافق، كما إنها إذا استمرت بالمعدل الحالي، فسوف تؤثر على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية لتتخفض من فدان لكل ٩ مواطنين إلى فدان لكل ١٥ مواطن كما سينخفض نصيب المواطن من المياه إلى النصف تقريباً، حيث أن مصر لها حصة ثابتة منذ آلاف السنين ولا تزيد بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من القمح وهذا كله سيؤدي إلى تهديد لنوعية الحياة والنمو الاقتصادي.

١- أثر النمو السكاني على سوق العمل: يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الإضافي لا يساهم في زيادة الإنتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنّى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

٢- أثر النمو السكاني على الادخار والاستثمار: تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد

السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الأفراد من المادة الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

٣- أثر النمو السكاني على الاستهلاك: يؤدي إلى زيادة الطلب الاجمالي على السلع بنوعيتها الضروري والكمالي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يشكل ضغطاً على المسيرة التنموية.

٤- أثر النمو السكاني على معدل الاعالة: إن نمو السكان بمعدلات مرتفعة سوف يؤدي الى جعل نسبة العمال (أو السكان في سن العمل) الى المحالين (أي السكان صغار السن وكبار السن) صغيراً، وهو ما يعني أنه في حالة نمو السكان بمعدلات مرتفعة فانه على كل كعامل أن يقوم بإنتاج عددا أكبر من السلع (أي أن يعمل أكثر) فقط لمجرد الحفاظ على مستوى المعيشة لكل فرد من أفراد المجتمع. فالأب لسته أطفال سوف يحتاج الى أن يعمل أكثر ليحصل على دخل أكثر من الأب لثلاثة أطفال، لكي يحافظ على مستوى المعيشة لاسرته في نفس مستوى المعيشة للأسرة الصغيرة.

٥- أثر النمو السكاني على الدخول الى قوة العمل: في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات النمو السكاني سنجد أن أعداد الداخلين الجدد الى سوق العمل

سوف يتزايد كل عام حينما يبلغ السكان في المجموعات العمرية المختلفة سن العمل، ولكي تحدث التنمية الاقتصادية فلا بد وأن يكون عدد الوظائف الجديدة على الأقل مساويا لعدد السكان الذين يبحثون عنها. وعملية خلق الوظائف ترتبط بالطبع بالنمو الاقتصادي والذي يعتمد على الاستثمار، وحينما يكون الهيكل العمري صغيرا يصبح من الصعب توليد القدر اللازم من الاستثمارات. ويمكن أن نلخص أهم الآثار المترتبة على مشكلة الزيادة السكانية فيما يلي:

- ١- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الخريجين الجدد.
 - ٢- ارتفاع عدد فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا.
 - ٣- عدم القدرة على الاستيعاب الكامل في المدارس وتكدس الفصول وتعدد الفترات.
 - ٤- زيادة الواردات من السلع الإستهلاكية وبصفة خاصة القمح.
 - ٥- ارتفاع أعباء الحكومة نتيجة لزيادة حجم الدعم.
 - ٦- الهجرة الداخلية وتضخم المدن.
 - ٧- زيادة الاحتياجات من الوحدات السكنية.
 - ٨- الضغط الشديد على المرافق وخاصة مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات العامة.
- الحق أن حجم السكان وخصائصهم يعتمد على طبيعة الظروف الاجتماعية التي يعيشون فيها، وأنه بتغير هذه الظروف تتغير الخصائص السكانية؛ فالثابت تاريخيا أن عدد المصريين ارتبط ارتباطا إيجابيا بازدهار حضارتها، بمعنى تلازم زيادة حجم السكان وازدهار الحضارة، وعلى العكس من ذلك كان هناك تلازم بين فترات التدهور أو الركود الحضاري وانكماش حجم السكان في مصر، شأنهم في

ذلك شأن بقية شعوب العالم حتي انقلبت هذه العلاقة رأساً على عقب في مجتمعات العالم، وظهرت بشكل عكسي واضح في النصف الثاني من القرن العشرين؛ إذ أصبح الازدهار والتقدم يرتبطان بانخفاض معدل الزيادة السكانية، بينما يرتبط التخلف بارتفاع هذا المعدل. والتفسير البسيط لهذه العلاقة الموجبة بين الازدهار الحضاري وحجم السكان قديماً هو أن فترات الازدهار تعني وفرة في الإنتاج وقدرة على تزويد أعضاء المجتمع باحتياجاتهم الأساسية من غذاء وكساء ومأوى وظروف صحية أفضل، فينخفض معدل الوفيات، ويزداد معدل المواليد. أما في فترات الانحطاط والركود فيحدث العكس، حيث يرتفع معدل الوفيات، بفعل المجاعات والأمراض والأوبئة، وينخفض معدل المواليد، بفعل الظروف المعيشية المتدهورة. ولكن ما حدث خلال القرن الماضي قلب هذه العلاقة رأساً على عقب؛ حيث أصبح التقدم يرتبط بانخفاض معدل الزيادة السكانية بينما يرتبط التخلف بارتفاع هذا المعدل. أما كيف حدث ذلك فيمكن إيراده على النحو التالي:

١- أدت الثورة الصناعية في البلدان الغربية إلى تقدم هائل في الفنون الإنتاجية وفي العلوم وإلى ارتفاع في مستوى المعيشة نجم عنه في البداية انخفاض في معدل الوفيات وارتفاع في معدل المواليد، وبالتالي ثورة سكانية أو انفجاراً سكانياً. وكانت الزيادة، في ذلك الوقت، مرغوبة ومفيدة لحاجة الإنتاج الصناعي للأيدي العاملة.

٢- ابتداءً من أوائل عشرينات وثلاثينات القرن العشرين استمر معدل الوفيات في الانخفاض، ولكن صاحب ذلك انخفاض في معدل المواليد؛ مما قلل من معدل الزيادة السكانية في البلدان الصناعية الغربية.

ويرجع انخفاض معدل المواليد إلى أن النمو الصناعي قد أدى إلى :
أ - اختفاء نمط الأسرة التقليدي الذي كان سائدا في الاقتصاد الزراعي، وظهور نمط الأسرة الحديثة قليلة العدد؛ وذلك لما نجم عن النمو الصناعي من آثار تتمثل في : (تعلم المرأة وخروجها للعمل - حدوث انفصال بين عمل المرأة الاقتصادي وعملها المنزلي - انفصال عملية تعليم وتدريب الأطفال والشباب عن العمل المنتج - ارتفاع مستوى دخل الفرد - اكتساب عادات وقيم وأنماط سلوك جديدة - أصبح الأطفال والشباب يمثلون كلفة اقتصادية على الأسرة؛ نظرا لطول فترة تدريبهم قبل دخول مجال العمل، مما جعلها تميل إلى تخفيض عدد الأطفال).

ب - أن التطور السريع في الفنون الإنتاجية لم يعد في حاجة إلى كثرة الأيدي العاملة بفعل عمليات الميكنة الذاتية. وهكذا ارتبط انخفاض معدل الزيادة السكانية بالتقدم الاقتصادي - الاجتماعي في البلدان الصناعية الغربية.

٣ - أما في البلدان النامية، والتي لم تكن - بصفة عامة - أقل تقدما بكثير من البلدان الأوروبية عشية الثورة الصناعية، حيث كان الفرق بينها وبين أوروبا فرقا كميا أكثر منه كيفيا، فإنها بعد أن تعرضت للاستعمار ونهب ثرواتها واستنزافها وتوقف نمو سكانها الاقتصادي، ظلت بلدانا زراعية في الأغلب ولم تشهد تصنيعا يذكر، بل إن من بينها ما تعرض لتوقف صناعته المتقدمة، مثل مصر أيام محمد علي، والهند. وقد شهدت هذه البلدان تزايدا ملحوظا في معدل نمو سكانها، في البداية، نظرا للانخفاض النسبي الذي طرأ على معدلات الوفيات، بفعل الحد من عوامل الأمراض والأوبئة من قبل المستعمرين لتوفير ظروف مناسبة لمعيشتهم، وبفعل توفير فرص عمل في المشروعات اللازمة

للمستعمرين، مثل : الطرق والسكك الحديدية والموانئ...الخ. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية طرأ انخفاض كبير على معدل الوفيات؛ نظرا لإدخال الأساليب الجديدة للوقاية من الأوبئة والأمراض مثل ال D.T.T. والتطعيم، ولكن ظل معدل المواليد على ما هو عليه؛ لأنه لم تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل تلك التي حدثت في البلدان الصناعية، واستمر بها نمط الأسرة التقليدية كبيرة العدد.

المبحث الثالث

آليات مواجهة مشكلة الزيادة السكانية فى مصر:

لقد اصبحت مشكلة الزيادة السكانية تقف عقبة أمام القائمين على التخطيط للحد منها ولهذا أخذت الدولة المصرية على عاتقها وضع عدة أولويات واعتبارات للحد من خطور الزيادة السكانية هى:-

١- زيادة الإنتاج والبحث عن موارد جديدة. والاهتمام بتوفير فرص العمل للقضاء علي الفقر وإنشاء مشروعات صغيرة خاصة في المناطق العشوائية وذات الزيادة السكانية ويفضل الاستفادة من فكرة بنك القروض المتناهية في الصغر

٢- الحد من زيادة السكان بإصدار التشريعات، مثل: رفع سن الزواج، وربط علاوات العمل والإعفاءات الضريبية بعدد الأبناء، بمعنى إعفاء الأسر محدودة الدخل من أنواع معينة من الرسوم والضرائب أو منحها تأميناً صحياً شاملاً أو الحصول علي دعم غذائي مجاني أو منح الأم التي تبلغ الخمسين مكافأة مالية إذا التزمت بطفلين وترفع عنها هذه المميزات إذا تجاوزت هذا الشرط. وتقديم حوافز للقرى والمدن التي تحقق انضباطاً في وقع الزيادة السكانية عبر خدمات ومشروعات تقام فيها. والاستفادة من تطبيق القوانين التي صدرت مؤخراً،

وخاصة قانون الطفل الذي يجرم عمالة الأطفال كأحد المداخل المهمة وغير المباشرة لمواجهة المشكلة السكانية.

٣- يجب وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسر المصرية بثقافة الطفلين فقط، والربط بين القضية السكانية والقضايا الأخرى المتصلة بها مثل الأمية والمساهمة الاقتصادية للمرأة وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم، وتنمية الثقافة السكانية والتوعية بمشكلاتها.

٤- عودة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشكلة السكانية أصبح ضرورة ملحة ممثلا في قطاع رجال الأعمال والشركات الكبرى وصولا إلي المساجد والكنائس والمدارس ذات الفصل الواحد.

٥- الاهتمام بالخصائص السكانية وتبني برامج فعالة للتنمية البشرية في محو الأمية والتعليم والصحة لمردودها المباشر علي السكان.

٦- أهمية التركيز علي فئة الشباب في المرحلة المقبلة لترسيخ مفاهيم الأسرة الصغيرة والتخطيط الإنجابي والمساواة بين الجنسين حيث أنهم يمثلون آباء وأمهات المستقبل وهم الطريق إلي تحقيق الهدف القومي المتمثل في طفلين لكل أسرة. وإعطاء دور أكبر للشباب في المساهمة في حل هذه المشكلة من خلال نشر التوعية والتحذير من خطورة الزيادة السكانية وأثرها على التنمية، والتحلي بقيم الإخلاص والعطاء والولاء للوطن، والعمل على الاستفادة بكل طاقاته في اكتساب المعارف والقدرات التي تؤهله للتعامل مع العصر بمقتضى معطياته.

٧- تفعيل فكرة التوزيع السكاني من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان؛ فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي ذلك أن المصريين يعيشون على ٦%

من مساحة مصر، بينما تحتاج ٩٤% من مساحة مصر أن تكون مأهولة، وأن المصريين مكثسون في ٣ محافظات، وباقي المحافظات بها خلل سكاني.

٨- زيادة الاهتمام بصعيد مصر؛ حيث إن ٢٥% من سكان مصر يسكنون في ريف الصعيد، وهم مسئولون عن ٤١% من الزيادة السكانية، كما أن للرجل في صعيد مصر دوراً مهماً وكبيراً في مواجهة المشكلة السكانية، حيث إن الرجل هو صاحب القرار في الصعيد. ومن بين الأساليب غير التقليدية إحياء مشروع "الدوار"، وذلك لمناقشة الرجال في كل ما يتعلق بتنظيم الأسرة، وسيكون لهم فاعلية في إنجاح برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الريف، كما يجب إدخال رجال الدين والعمدة، وجميع الفئات الفاعلة والعاملة في هذا المجال خاصة المجالس الشعبية والتنفيذية.

٩- ضرورة تبني المجتمع لبرنامج طموح لتنظيم الأسرة في إطار برامج التنمية الشاملة، متضمناً برامج متكاملة تحقق نتائج أكثر إيجابية سواء بالنسبة لمستويات التنمية أو السيطرة على النمو السكاني، على أن يستهدف هذا البرنامج النزول بعدد الأطفال إلى طفلين فقط في المتوسط لكل أسرة حتى عام ٢٠١٧، وهو ما يتطلب أيضاً الوصول بنسب ممارسة تنظيم الأسرة إلى ٧٥% من النساء المتزوجات في سن الإخصاب. ولكي يحقق برنامج تنظيم الأسرة ثماره المرجوة، فلا بد أن تتضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية (جهود الأفراد والجماعات)، وأن يلتزم به - كما ذكرنا من قبل - المخططون والمنفذون ويقتنع به الممارسون .

- ١٠- كسر حدة الزيادة السكانية (الطبيعية) وذلك بتفعيل أكثر لإقبال الشعب على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وزيادة استعمال الوسائل ذات المفعول طويل المدى، والقضاء بشكل مستمر على الشائعات التي تؤثر على انتشارها.
- ١١- التأكيد على قومية المشكلة السكانية، وعلى ضرورة إعتبارها من المشكلات العامة والحاكمة التي لا يمكن قصر مسؤولياتها على قطاع أو وزارة بعينها، بل تقع المسؤولية على كافة الوزارات والأجهزة والهيئات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المعنية بالقطاع الخاص. وتعميق التعاون والتنسيق بين وزارة الصحة والسكان والوزارات الأخرى المعنية في إعداد الخطط والسياسات السكانية والتنمية، والاضطلاع بدور حاسم في التنفيذ والمتابعة؛ بغرض تعظيم وترشيد الجهود المجتمعية (حكومية وغير حكومية) في كل ما يتعلق بالمسألة السكانية، وبحيث تكون علاقة المنظمات غير الحكومية بوزارة الصحة والسكان وأجهزتها نموذجاً يحتذى للتعاون المثمر بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.
- ١٢- العمل على تضيق الفجوة بين المعرفة بتنظيم الأسرة والممارسة الفعلية للتنظيم من خلال تحفيز المستهدفات على استخدام وسائل تنظيم الأسرة وإقناعهن بضرورة المباشرة بين كل حمل وآخر، وتأكيد أهمية الرضاعة الطبيعية لمدة سنتين، مع بيان أخطار الحمل المتكرر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات في مصر. وتحفيز المواطنين على تطعيم أطفالهم ضد الأمراض الستة الفتالة وهي : شلل الأطفال، والتيتانوس، والدفتريا، والسعال، والدرن، والحصبة، وتوعيتهم بطرق الوقاية من أمراض الإسهال والجفاف.
- ١٣- اعتبار الإنفاق في المجال السكاني جزءاً أساسياً من استثمارات الدولة التي يجب على المجتمع توفيرها ، على أساس أن التنمية البشرية الشاملة سوف تؤدي

إلى تعظيم الانتفاع بمجمل موارد المجتمع . وزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والثقافة، باعتبارها الأركان الثلاثة الأساسية اللازمة للتنمية البشرية الشاملة إضافة إلى النهوض بدور المرأة في المجتمع.

١٤ - التأكيد على أهمية التربية السكانية بالمدارس والجامعات والعمل على تطوير الخطط والبرامج الدراسية بحيث تصبح مادة إجبارية ضمن المناهج الدراسية.

ويمكن وضح العديد من المحاور تساهم في الحد من المشكلة السكانية وهي :

١ - تنظيم الأسرة في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية في مصر

يهدف تنظيم الأسرة إلى العمل على تخفيض عدد المواليد وضبط معدلات الإنجاب عن طريق التحكم في الفترات التي تفصل بين مرات الحمل والإنجاب , وذلك باستخدام وسائل منع الحمل , وبالتالي خفض عدد المواليد وخفض عدد السكان كنتيجة لذلك . ولاشك أن الاهتمام بتنظيم الأسرة كقضية يحتاج لبذل المزيد من الجهد لرفع مستوى الوعي لدى المرأة كي تسلك سلوكًا إيجابيًا نحو تنظيم الأسرة لمواجهة النمو السكاني الرهيب لما له من آثار خطيرة على الاستهلاك والادخار ، وبذلك يمكن تحديد مؤشرات الوعي التخطيطي بتنظيم الأسرة على النحو الآتي

- التخطيط للأخذ بمفهوم الأسرة الصغيرة التي لا يزيد عدد الأبناء فيها عن طفلين.

- اتخاذ قرار بأن تكون هناك فترة زمنية بين إنجاب الأبناء على الأقل ثلاث سنوات.

- والحرص على الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة بتنظيم الأسرة.

- وأن يكون لدي المرأة والرجل أفكار ومعارف صحيحة عن مفهوم تنظيم الأسرة.
- الأخذ بتنظيم الأسرة ممارساً وسلوكاً.
- إدراك المرأة لأهمية تنظيم الأسرة لمستقبل أسرتها.
ولتنظيم الأسرة فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية تعود على الفرد والأسرة والمجتمع فمع ما يعود به من فوائد في إمكانية المباشرة بين الأحمال، وتقليل عدد الولادات أو منع الحمل غير المرغوب فيه الذي يؤدي إلى أخطار كبيرة، يوفر تنظيم الأسرة الفوائد الآتية :

ويجب توعية الأفراد بخطورة هذه المشكلة ،لأن هذا الأمر لن يتأتى بتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان أو عن طريق أجبار السكان لتبنى سياسة معينة لتخفيض عدد المواليد ، ولكن يأتي فقط عندما يكون لدى الأسرة الدافع لممارسة هذه الوسائل أن يكون أربابها متفهمين بأن المشكلة السكانية هي مشكلتهم الشخصية .

ويجب على الهيئات الصحية في محافظات الصعيد الاهتمام اخذ هذا الأمر بجدية ، من خلال عمل برنامج توعية شاملة ومستمرة للمواطنين ، وخاصة في الأماكن إلى يتواجد بها الأفراد ، بالإضافة إلى تنظيم حملات للمرور على القرى والمناطق المتطرفة ، والمرور على المنازل وتوعية الأمهات بأهمية استعمال وسائل منع الحمل .

ووضع إستراتيجية يتم العمل على أساسها وتنفيذ بنودها بكل دقة ، من خلال إدارة أكاديمية

تتولى تنفيذ تلك الإستراتيجية باستمرار وبلا كلل أو ملل .

ب- الارتقاء بنوعية السكان من خلال الإنفاق على برامج التغذية، التعليم، الصحة، التدريب بهدف رفع المستوى المادي والفكري بالشكل الذي ينعكس بالضرورة على الإنتاجية من ناحية وعلى حجم الأسرة من ناحية أخرى.

ج- تغيير النمط الفكري والثقافي السائد والعمل علي دفع المرأة الي مجالات العمل خارج المنزل وكذلك تشجيع النظرة إلى اشتراك المرأة مع الرجل في تحمل مسؤولية التربية والإنفاق بأسلوب متطور ومعاصر لا يتناقض مع الاهداف القومية للمجتمعات الحديثة.

د- العمل على تخفيض معدل المواليد وهنا (مربط الفرس كما يقولون) حيث التحدي الحقيقي والحل الجذري الممكن من خلال اتباع سياسة خفض المواليد وإعادة النظر في توزيع الموارد والسكان.

هو كذلك ربط سياسة نمو السكان بسياسة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بما يحقق توازنا مطلوباً بحيث أن يكون مدى نمو السكان مسايراً بصورة متوازنة لعملية التنمية في هذه البلدان النامية ، وبذلك فيكون لها آثار ايجابية تتمثل في الاستثمار في التعليم والقضاء على الأمية وزيادة درجة الوعي في المجتمع الصحة والصحة الإنجابية وتمكين المرأة.



المبحث الرابع

الزيادة السكانية والتنمية

أولاً- ماهية التنمية:

إن مفهوم التنمية مرتبط بعدد من المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنمية ومن هذه المفاهيم المرتبطة:

- مفهوم التغير الاجتماعي: أي حدوث تغير في المجتمع في جانب من جوانب المجتمع وهذا قد يكون للأحسن أو للأسوأ.

- التنمية الاجتماعية: حدوث تغير في جميع جوانب المجتمع من الناحية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) فهي تهتم برفع مستوى الإنسان , وذلك من خلال الاهتمام برفع مستوى التعليم , لان الأمية تعتبر عائق أمام التقدم , ولان التعليم يحقق الوعي الكافي للمواطن مما يجعله مدركا لواقعه الذي يعيشه , فقد اثبتت الدراسات أن عدد أفراد الأسرة يقل كلما كانا الأب والأم ذو تعليم مرتفع , وأيضا لتعليم اثر كبير في فهم وسائل منع الحمل وضبط النسل , كذلك اثبتت الدراسات انه كلما زاد مستوى تعليم المرأة كلما قل مستوى الخصوبة □ . ولهذا

فان تعليم المرأة يلقي اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية البشرية حيث أنها احد العوامل المؤثرة في حل مشكلة السكان .

كما التطور التعليمي يؤدي إلى تقدم اقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى تقدم في المستوى الصحي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الوفيات , والذي يؤثر بصورة غير مباشرة على تخفيض معدلات المواليد فيما بعد ..

- مفهوم التحديث (التحضر): حدوث تطور في مجال التحديث والتقنية والتكنولوجيا بأشكالها المختلفة مثل الإنترنت والاتصالات.

وبهذا نقول أن القاسم المشترك بين المفاهيم السابقة هو حدوث تغير في المجتمع . فالتنمية في تعريف محمد الجوهري "أنها تتطوي على عملية توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات المحرومة من فرص النمو . كما تعنى انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً . كما تعرف التنمية " بأنها مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً بهدف أحداث تغير اجتماعي داخل المجتمع العام أو المجتمع الصغير المحلي، المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري المدني، لتحقيق الأهداف التي يصبوا أعضاء الجماعة إليها والذين يكونون هذا المجتمع. يروى آخر أن التنمية هي العملية والتي نتج عنها زيادة في فرص حياة LIFE CHANCES بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة بعض آخر في نفس المجتمع. وفي تعريف آخر للتنمية بأنها العملية أو مجموعة العمليات المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وتقوم أساسا على تضافر الجهود وتوحيد وتكامل الجهود الأهلية والحكومية.

ويعرفها عبد الهادي الجوهري بأنها تعنى النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعادة بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسة مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية... الخ. ومن خلال تلك التعريفات يمكن أن نوضح خصائص التنمية:

١- إن التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية، موجهة أصلاً إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى الذي يساهم في عملية تنمية المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية - عملية التنمية - تهدف في النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، أي أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها.

٢- إن التنمية لا تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى. ولكنها تتطوي على استغلال كافة إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية بطريقة رشيدة من أجل صالح الكل، وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت طويلاً من فرص التقدم والنمو. وهذا أمر له وجاهته، لأن التنمية ينبغي ألا توجه إلى فئة دون أخرى، ولكن ينبغي أن ينتفع الجميع بثمارها، وذلك لأن قصر الانتفاع بثمار التنمية على طبقة دون غيرها يؤدي ذلك إلى مزيد من التخلف، وتوسيع الهوة بين طبقات المجتمع وفئاته، وهذا أمر من شأنه أن يؤدي إلى الصراع الطبقي وتعقيده.

٣- إن التنمية عملية تغير ثقافي ديناميكية، تحدث في إطار اجتماعي وثقافي معين. وهذا يعنى أن برنامج التنمية يهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل

الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته. وتشمل هذه التغيرات، التغير في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية في المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعنى أيضا أننا عندما نكون بصدد صياغة برنامج إنمائي فينبغي أن تتم صياغة هذا البرنامج بالشكل الذي يتسق وطبيعة الإطار الاجتماعي الثقافي للمجتمع المراد تنميته وتطويره.

٤- تعتمد التنمية بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية، وهذا يعنى ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية، وذلك حتى يأتي البرنامج الإنمائي مجسداً ومحققاً لأهداف الجماهير الشعبية، ومعبراً عن احتياجاتها الفعلية وآمالها وتطلعاتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة الشعبية هي السبيل إلى إتاحة الفرصة أمام الشعب لكي يساهم مساهمة فعالة في صنع وتشكيل القرارات التي تتعلق بمناحي حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ.

٥- إن التنمية مفهوم شامل ومتكامل، أي أن التنمية لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي، ولكنها توجهه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية)، وذلك بغية تحقيق زيادة تراكمية في معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها - أي التنمية - تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاجتماعي، أي زيادة في معدلات التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية التي تساهم بفاعلية في نمو المجتمع.

٦- إن التنمية عملية إرادية وموجهة، أي أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع في استغلال إمكانياته وموارده المتاحة والميسرة بطريقة رشيدة، أي أن التنمية

تحاول جاهدة تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والعائد بأقل التكاليف في أقصر وقت مستطاع.

٧- أن التنمية عملية مخططة على أسس علمية، وهى إما أن تكون تنمية متكاملة أو موجهة إلى أحد الميادين الفرعية.

ثانياً- ركائز التنمية:

تتلخص ركائز التنمية والتي توضح مدى اعتمادها على السكان فيما يلي:

١: اشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من الحياة تتخطى حدود حياتهم التقليدية، وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج، وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك. فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية الاجتماعية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة.

٢: تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد. وأيضاً احداث هذا التكامل بين المشروعات التي أقيمت أساسا لحل وعلاج مشكلات المجتمع.

٣: الاسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع: ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المدخل إلى هذا الميدان مثلاً في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية

والإسكانية. وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة. وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع. ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من جراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم. ومن هذا المنطلق فإن الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها، وتكمن العقبة التي يواجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة، ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الإقناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبير.

٣: الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء أكانت مادية أو بشرية: ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث إقلاله التكلفة للمشروعات وإعطائها مجاًلاً وظيفياً أوسع. وتعتبر عملية الاعتماد على المواد المحلية للمجتمع من أساليب التغير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة، وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع. فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال موارد جديدة غير مألوفة بالنسبة له وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية، فالقادة المحليين يكونون أكثر نجاحاً في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة.

٤: الاستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية:
عقد المؤتمر العالمي للسكان في (بوخارست) عام "١٩٧٤"م والذي يهدف إلى
تقريب الفجوة بين البلاد المتقدمة والنامية وهذا هو الهدف من النظام الاقتصادي
العالمي الجديد، حيث وضع المؤتمر مجموعة من التوصيات:

- إنهاء كل صور الاستعمار الأجنبي والسيطرة والاستغلال.
- علاقة متساوية بين الأسعار التي تحصل عليها الدول النامية لمواردها الخام
والأسعار التي يجب أن تدفعها في مقابل ما تستورده من سلع.
- نقل الموارد الحقيقية من البلاد المتقدمة إلى النامية.
- تحسين وتيسير دخول الأسواق في البلاد المتقدمة من خلال إلغاء القيود
الجمركية عليها.
- زيادة الاستثمار الأجنبي في البلاد النامية.
- تعويض البلاد النامية عن التزامات الجمارك والضرائب المفروضة على ما
تصدره البلاد المتقدمة.
- صياغة قواعد تنظم أوجه نشاط الشركات العالمية (متعددة الجنسيات) حتى لا
تتعدى الحدود.

- تطوير أساليب عمليات استخراج المواد الخام في البلاد النامية المنتجة.
 - وضع الإجراءات التي تخفف عبء الديون على الدول النامية.
- ثالثاً- السكان ومستويات التنمية البشرية:

يستطيع دارس السكان أن يستفيد مما يجمعه بيانات حول ظاهرة الوفيات في
رسم جدول حياة أي جماعة أو مجتمع، يمكن بناء عليه توضيح تطور توقع
الحياة أو أمد الحياة لهذه الجماعة أو المجتمع خلال فترة زمنية معلومة. ويقاس

أمد الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة ويحسب دائما عند الميلاد أو عند أي فئة عمرية. وهو ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سنة معلومة. وهو يحسب باستمرار للذكور والإناث كل على حدة. وقد تطور استخدام مقياس توقع الحياة أو متوسط العمر المتوقع وأصبح يستعان به في تحديد مستويات التنمية البشرية في بلدان العالم. وقد تحقق هذا التطور من خلال حرص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين على إصدار تقرير سنوي للتنمية البشرية يتم من خلاله ترتيب دول العالم طبقا لمستويات التنمية البشرية يعتمد على دليل التنمية البشرية باعتباره مركبا من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول، وتصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات: دول ذات تنمية بشرية عالية وأخرى ذات تنمية بشرية متوسطة وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة.

ودليل التنمية البشرية عبارة عن مقياس نسبي مركب من ثلاثة مؤشرات هي:

١- العمر المتوقع عند الميلاد.

٢- معدل القراءة والكتابة للبالغين.

٣- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبرا عنه بالدولار.

ويلاحظ أن المؤشرين الأول والثاني لهما صفة الرصيد ويعكسان أوضاع الصحة والتغذية والمعرفة في الدولة، أما المؤشر الثالث فيعبر عن قدرة الفرد على الحصول على الموارد اللازمة لحياة كريمة.

تتبع أهمية التنمية البشرية من أهمية ودور العنصر البشري في التنمية، فالتنمية تركز على الإنسان الذي يعد جوهر التنمية ومحورها الرئيسي فهو الذي يحققها والذي يجني ثمارها، وعطاءه الواعي والمدرّوس والمخطط يعوض النقص النسبي

في الموارد الطبيعية وحسن إدارته تزيد من قدرته وحرصه على التفوق والإبداع، كما أن نجاح استراتيجية التنمية يتوقف على مدى ملائمتها للظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبشرية ومدى تمتعها بالمرونة والاستجابة للمتغيرات من هذه الظروف والمعطيات وتوافر الكفاءات التي تقوم على إدارة التنمية لتحقيق أهدافه المنشودة.

كما تبع أهمية التنمية البشرية أيضا من نظرتها التكاملية والشمولية لجوانب وأبعاد التنمية؛ ف نماذج التنمية المتمحورة حول الأهداف الاقتصادية السلبية والنقدية، وما ارتبط بها من مفاهيم وسياسات واستراتيجيات، لم تتجز ما كان مرجواً منها في تحسين أحوال البشر، ولم تحقق ما افترضته من أن عوائد النمو الاقتصادي سوف تتساقط خيراتها على مجمل السكان؛ بل كان من آثارها الاجتماعية ما حدث من توسيع الفجوة بين الأثرياء والفقراء والمعدومين، ومن تكس حشري، جاء نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة، التي انتشرت حولها مساكن العشش، والصفوح، وغيرها من المساكن العشوائية، وتوسعت مجالات الانحراف والجريمة والمخدرات، ومختلف صور التلوث البيئي. أضف إلى هذا تنامي مشكلات البطالة والاغتراب والتطرف، وضعف مقومات الانتماء والمشاركة في مجريات السياسة العامة، أو الجهود الطوعية المحلية، وانتهى الأمر في معظم الحالات إلى انحسار في عوائد التنمية، وضعف معدلات الأداء الاقتصادي ذاته.

وفي مصر - على سبيل المثال - ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة، كذلك ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية في تغيب

العمال عن العمل في المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية، وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعني مزيداً من السنوات لدى قوة العمل؛ مما يؤدي إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول، وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي (تنمية للموارد البشرية) له عائد مادي على الفرد والمجتمع. وركزت الكثير من الدراسات على الأبعاد الخطيرة لإهمال البعد البشري في التنمية، وترى في هذا الإهمال أساساً لفشل السياسات التنموية وتدعو بالتالي، كي تستقيم هذه السياسات، إلى وضع العنصر البشري في بؤرة اهتماماتها بوصفه ليس فقط وسيلة أو صانعاً للتنمية، بل وغاية التنمية ومحورها. فالإنسان هو محور التنمية، التي تركز على توفير حقوقه الإنسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والضمان الاجتماعي وحرية التعبير، ومن خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه، ويقتضي ذلك العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والإبداعية. وإذا كانت هذه هي أهم .

وإذا كان الإنسان هو محور التنمية التي تستهدف تنمية طاقاته واستمتاعه بحقوقه، فإن الإنسان في الوقت ذاته هو محور التنمية، وفاعلها، ومنظمها، وسائسها، ومطورها، ومجددها، ومبدع سياسات وإجراءات بديلة في تغيير نمط تلك التنمية، ومعدلات إنجازها الحالية، وهكذا يقع الإنسان هدفاً ووسيلة لجهود التنمية وسياساتها، فهي تنمية الإنسان لذاته المطلقة، وتنمية في الإنسان ذاته، ومن أجله ومن خلاله. كما أن التجارب الإنمائية الحديثة تؤكد على ضرورة

تركيز المزيد من الاهتمام على الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وذلك لأسباب أهمها:

- أن كثيرا من بلدان العالم الثالث سريعة النمو تكتشف الآن أن ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي لم يحد من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه شرائح كبيرة من الناس.

- بل إن الدول الصناعية تدرك الآن أن الدخل المرتفع لا يحميها من سرعة انتشار عدد من المشكلات الاجتماعية.

- برهنت بعض الدول المنخفضة الدخل عمليا على أنه من الممكن تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية البشرية بالاستخدام الماهر للوسائل المتاحة لها لتوسيع نطاق القدرات البشرية الأساسية.

- إن الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات من القرن الماضي قد أدت إلى تحجيم جهود التنمية البشرية في كثير من البلدان النامية.

كما تتضح أهمية التنمية البشرية من دورها الفعال في التنمية الاقتصادية:

(١) التركيز على الاستثمار في الصحة والتعليم والمهارات والمعارف يمكن الشعب من المشاركة في عملية النمو الاقتصادي، حيث تقود عمليات التنمية الاقتصادية عمالة ماهرة ومدرّبة ومجزية.

(٢) إن التوزيع الأكثر عدلا للدخل والأصول أمر بالغ الأهمية لخلق صلة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فإذا حدث توزيع غير متكافئ تفشل التنمية.

(٣) تمكنت بعض البلدان من إدخال تحسينات كبيرة في التنمية البشرية حتى في حالة عدم وجود نمو اقتصادي جيد، ولكن مثل هذه التجارب عادة ما تكون

غير مستدامة ما لم توسع القاعدة الاقتصادية بما يكفي لدعم القاعدة الاجتماعية.

(٥) تمكين الناس وخاصة النساء هو طريقة أكيدة لربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية في الواقع، والتمكين ينبغي أن يشمل جميع جوانب الحياة، حتى يمكن الناس من ممارسة خياراتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يدفع بطاقات المجتمع غير المستثمرة الى استثمارها في إحداث التنمية والمشاركة فيها وجني ثمارها.

ونظراً لأهمية موضوع التنمية البشرية ففي العصر الحديث هناك من يطرح منهج التنمية البشرية كأحد أهم المناهج في تحقيق التنمية الاقتصادية تكمن بالنسبة لها ليس في نقص رؤوس الأموال، قدر ما هي نقص في معدلات التنمية البشرية وبالذات في مجال توفير المهارات التي توفرها أنظمة التدريب والتعليم في المجتمع ، والإنتاجية المرتفعة والتي توفرها ثقافة وقيم العمل السائدة في المجتمع. فهناك من يرى أن تجربة اليابان ودول جنوب شرق آسيا تعود إلى سياساتها في مجال التنمية البشرية.

رابعاً- العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية في بلدان العالم النامي: يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعاً في الكتابات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلى رسم خطط محددة بطريقة عملية منظمة للارتقاء بالمجتمعات، هذا وقد أصبح موضوع التنمية يمثل مكان الصدارة والاهتمام في العلوم الاجتماعية، وتزداد أهميته بالنسبة لدفع عجلة التقدم والإزدهار فيها، فلا شك أن الأخذ بطرق

ووسائل التنمية هو الطريق الرئيسي لأى مجتمع ينشد رفع مستوى معيشة أفراده فى كافة المجالات.

فالتنمية ليست مراحل طبيعية يمر بها المجتمع، وإنما هى مسألة تخطيط ودراسات ووسائل محددة لتحقيق التنمية بصورة أسرع وأفضل، والإنسان هو محور ومنطلق عملية التنمية، وهو أيضاً البداية والنهاية، والوسيلة والهدف، فالتنمية هى قضية شمولية، عناصرها وجوانبها لا بد وأن تكون متكاملة لإن قضايا الإنسان شاملة ومتكاملة ولا يمكن تجزئتها.

والتنمية تستهدف أساساً إعادة بناء المجتمع بشكل متكامل ومتناسق فى مجالات الحياة كافة، وذلك عن طريق خلق علاقات اجتماعية إنسانية جديدة وتحسين وتطوير القائم منها فعلاً، كما تقوم على أساس توفير الفرص المتكافئة أمام المواطنين للمشاركة الجماعية لإشباع حاجاتهم المختلفة من جهة ولنشر العدالة والمساواة بينهم من جهة أخرى.

كما أن عملية التنمية هى عملية تغيير لأنماط الإنتاج السائدة (قوى وعلاقات الإنتاج) وتحديثها فى المجتمع، بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن لإحتياجات هذا المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك على ضوء متغيرات واقعية تاريخية ومعاصرة ساهمت وتسهم فى تكوين البناء الاجتماعى الكلى للمجتمع، وفى تحديد إيديولوجية التنمية وفلسفتها وإجراءاتها، كما تحدد طبيعة وشكل العلاقات الدولية بين هذا البلد والبلدان الأخرى.

خامساً- عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية:

(١) نمو سكان العالم:

كشفت الاتجاهات الديموجرافية عن زيادة غير مسبقة في نمو سكان العالم حيث بلغت عملية النمو السكاني العالمي ذروتها، ومن هنا أجمع الباحثون على أنه لا يمكن الإبقاء على المستويات الحالية لنمو السكان، فوافق بعض الباحثين على أن النمو التكنولوجي والعلمي لنمو السكان لا يحتمل أن يكون قادرا على أن يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشة التي تعتمد على الاستهلاك العالمي للطاقة، ولم يوافق كثير من الباحثين على هذا الرأي، ومن هنا ظهرت المعضلة وبدأت قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين. لقد صاحبت عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة نمو السكان بسبب تحسن مستويات المعيشة ومن خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات زادت معدلات نمو السكان وثبات معدلات المواليد كل تلك تمثل جوانب في عملية التحول الديموجرافي، كذلك زيادة معدلات التعليم وارتفاع مكانة المرأة والتغيرات في وظائف الأسرة تؤدي إلى خفض معدل الخصوبة، وكل تلك الأسباب نبهت نحو ضرورة فهم العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

(٢) التحول الديموجرافي (السكاني) في الدول النامية: وهي الخوف من الزيادة ومقدراها في عدد السكان في البلاد النامية مقارنة بمعدلات النمو السكاني في البلاد المتقدمة، الأمر الذي قد يترتب عليه مشكلات، وإن دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات يعتبر مصدر أثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية.

(٣) تزايد المشكلات السكانية وتنوعها: الاهتمام بمشكلات السكان بدأ بالقلق من الخصوبة والنمو المتزايد ثم اتسع هذا الاهتمام ليشمل جوانب أخرى من المشكلات السكانية، وبخاصة معدلات الوفيات المتباينة ونسبة الإصابة

بالأمراض ومشكلات توزيع السكان، ثم مشكلات نوعية السكان ومشكلات فئات سكانية مثل كبار السن والشباب والنساء، ومشكلات القوة العاملة والاستخدام والبطالة، ومشكلات عدم التجانس السكاني والاختلافات في العرف والسلالة والدين والقيم وأسلوب الحياة في علاقاتها بالفرص المتباعدة وغير ذلك مثل ارتباط السكان بالموارد الطبيعية والغذاء وتدهور البيئة.

(٤) الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية: لم تستطع البلاد النامية تقليل الهوة التي تقصل بينها وبين البلاد المتقدمة، وقد اتسعت هذه الهوة نتيجة للنمو السكاني السريع في البلاد النامية، حيث يرتبط النمو السكاني بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلاد النامية، وتزايد الاحتياجات التي يتسبب فيها نمو السكان في البلاد النامية لا تماثل الزيادة في القدرة الإنتاجية التي تكفي لرفع أو الاحتفاظ بالمستوى المعيشة، فأثارت المخاوف وأخذ ينظر إلى مشكلات تنمية البلاد الفقيرة باعتبارها أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم فأخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه على نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية وعلى محاولات تخفيف التباين (الاختلاف) بين البلاد المتقدمة والنامية ومحاولة تقليل الهوة بينهما وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية حيث ظهر ما يسمى بفكرة (النظام الاقتصادي الجديد) والهدف منه تقليل الفجوة وسدها بين البلاد المتقدمة والنامية.

(٥) الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية: على الرغم من أن مسألة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين إلا أنهم لا يزالوا يختلفون في الرأي حول هذه المسألة وقد

يكون ذلك بسبب تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية بين بلاد العالم، ونتيجة لأن الخبرة مختلفة في بلاد العالم حول التنمية والسكان، ونتيجة للاختلافات الكبرى في بعض الخصائص الجوهرية في الدافعية والتقليد والنظم والظروف السياسية لمجتمعات العالم، نظرة الباحثين من زوايا مختلفة ووجهات نظر متباينة، ومع ذلك أمكن حصر مجموعة من وجهات النظر من المواقف المتعارضة:

- الرأي القائل بأن معدلات النمو السكاني العالية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية والاجتماعية والاقتصادية ويصعب التغلب عليها.
- الرأي الثاني أنه مع سياسات اقتصادية اجتماعية يمكن أن يكون للعدد الكبير من السكان فائدته أو على الأقل لا يمثل عقبة أمام التنمية.
- الرأي الثالث يأخذ بالرأي الأول والثاني فإذا كان عدد السكان كبير في المجتمع يساعد في التنمية بشرط إذا كان عدد السكان مقنن بحيث لا يصبح انفجار سكاني وهو عال مسرع لعمليات التنمية، فهو يأخذ بأن المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الاختلاف في الرأي حول مسألة العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية يمثل أحد عوامل الاهتمام بهذه المسألة.

سادساً- مفهومات تصور متغيرات السكان والتنمية:

إذا نظرنا إلى دراسة السكان باعتبارها أحد ميادين علم الاجتماع ، لاحظنا أنها دراسة تتمتع بطابع متميز وخواص فريدة حيث أنها لم تنمو كفرع خاص نتج عن التطور الذي طرأ علي ميدان علم الاجتماع بوجه عام ، بل هي علي العكس من

ذلك تعتبر أقدم من علم الاجتماع ذاته ، حيث أنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة متعددة من الاقتصاد والإحصاء والطب والبيولوجيا ، ثم ما لبثت أن أصبحت بالتدرج أكثر ارتباطا والتصاقا بعلم الاجتماع. مفهوم السكان لا يقتصر على معرفة حجم السكان أو تكوين السكان وإنما ممتد بما يسمى رأس المال البشري (التنمية البشرية)، وبهذا يكون المفهوم أوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري بالإضافة إلى جانب آخر جوهري في السكان يتعلق بالقوة العاملة والمشاركة.

وبذلك يتضح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة تؤدي إلى خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني في العالم؛ حيث إن مستقبل النمو السكاني في العالم مهم لرفاهية الإنسان في المستقبل والتفاعل مع البيئة الطبيعية. فيمكن خفض النمو السكاني في العالم من خلال التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة الصحية والتعليمية والاقتصادية وغيرها، ولهذه الاهداف عواقبها المباشرة و الغير مباشرة على اتجاهات الخصوبة و الوفيات في المستقبل ، فأهداف التنمية المستدامة تتضمن أهداف كمية محددة بشأن الوفيات والصحة الانجابية والتعليم لجميع الفتيات ولذا ستؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاتجاهات الديموغرافية المستقبلية فقد أجرى GUY J. ABEL دراسة حول أن يؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني في العالم، واستند على نموذج متعدد الأبعاد للديناميكيات السكانية الذي يقسم السكان حسب العمر والجنس ومستوى التعليم مع الفروق التعليمية في الخصوبة والوفيات، وترجم هذه الأهداف إلى سيناريوهات سكانية لأهداف التنمية المستدامة، واستنتج أن أحجام السكان سوف تتراوح بين ٨,٢ و ٨,٧

مليار في عام ٢١٠٠، ووجد أن هذه التنبؤات تقع خارج نطاق التنبؤ بنسبة ٩٥٪ الذي قدمته التوقعات السكانية الاحتمالية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ ففترات التنبؤ هذه ضيقة جدًا بسبب وجهة النظر القائلة بأن الديموغرافيا ليست مصيرًا وأن السياسات يمكن أن تحدث فرقًا حاسمًا وعلى وجه الخصوص، فيمكن للتقدم في تعليم الإناث والصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل أن يسهم بشكل كبير في الحد من النمو السكاني في العالم، وأثبت أنه حتى في ظل مجموعات متطابقة من مسارات الخصوبة الخاصة بالتعليم أنه يمكن لسيناريوهات التعليم المختلفة وحدها أن تؤدي إلى تباين يزيد عن مليار في حجم إجمالي سكان العالم بحلول منتصف القرن، فيكون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (التعليم والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية والقضاء على الفقر) فوائده عظيمة حيث إنها تمكن الناس من اختيار أحجام عائلية أصغر



المبحث الخامس الخصوبة والتربية السكانية

أولاً- ماهية الخصوبة:

تعد الخصوبة مظهر من مظاهر السلوك الإنجابي، ويقصد بالخصوبة السكانية عدد المواليد الأحياء في أي مجتمع سكاني وهي إحدى المكونات الرئيسية الثلاثة التي تقرر معدل النمو السكاني إلى جانب الوفيات والهجرة. ومن ثم فهي تؤثر في مجمل البنية الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان وفي هجرتهم وتوزيعهم الجغرافي. والولادة عامل بيولوجي أكثر تعقيداً وأصعب دراسة من عاملي الوفيات والهجرة بسبب تعدد مؤثراتها وتنوعها وتذبذبها، وتقاس الخصوبة السكانية من إحصاءات المواليد ، ويعرف معدل المواليد بأنه عبارة عن تراكم ملايين القرارات الفردية المتعلقة بإنجاب أو عدم إنجاب أطفال. وعلى ذلك فعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع مرتفع الخصوبة فإننا نقصد أن معظم النساء في سكان هذا المجتمع ينجبون الكثير من الأطفال، وعندما نطلق على مجتمع ما أنه مجتمع منخفض الخصوبة فإننا نقصد أن معظم النساء فيه تتجب عدداً قليلاً من الأطفال، ومن الطبيعي أن نجد في المجتمع مرتفع الخصوبة بعض النساء ينجبون عدداً قليلاً من الأطفال، وكذلك العكس في المجتمعات منخفضة الخصوبة نجد أن عدداً قليلاً من النساء ينجبن عدداً كبيراً من الأطفال.

ويُفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع المواليد بين الإنجاب أو النسل أو الخصوبة وبين القدرة البيولوجية على الحمل والولادة أو الخصوبة الحيوية على أساس أن الأولى هي عملية الإنجاب فعلاً، ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل. أما الخصوبة الحيوية سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل، أو لأنها تجهض نفسها وهي غير المرأة العقيم. فيقصد بالخصوبة الإشارة إلى عدد المواليد الأحياء الذين ينجبهم سكان مجتمع ما. وينبغي التمييز بين الخصوبة والقدرة على التوالد، وهي القدرة البيولوجية أو الفسيولوجية للمرأة على الحمل والتوالد، والتي تبدأ غالباً في سن الخامسة عشرة وتنتهي في سن التاسعة والأربعين، وإن كان لا يوجد إجماع كامل بين المتخصصين في مجال الطب حول السن الذي يتوقف عنده الإنجاب.

وتستمد بيانات الخصوبة من ثلاثة مصادر:

١- الإحصاءات الحيوية من نظام التسجيل الحيوى.

٢- التعدادات السكانية القومية.

٣- المسوح السكانية القومية بالعينة.

ثانياً- التحليل الاجتماعي للخصوبة:

(١) الخصوبة والأسرة:

على ضوء ما انتهت إليه تحليلات الأسرة في الريف والحضر من حيث حجمها ونمطها وعناصر بنائها من علاقات وأدوار ومراكز وسلطة ووظائفه وتغيرها... الخ، تبلورت نتائج تميز بين أنماط معينة للأسرة ذات البناء الاجتماعي المتميز والوظائف المتميزة تنتشر أكثر من غيرها في المجتمعات الريفية في مقابل أنماط مغايرة للأسرة تنتشر في المجتمعات الحضرية تمكننا من

تفسير السلوك الإنجابي والخصوبة في الريف وزيادة معدلها على نظيره في الحضر على النحو التالي:

أ- تختلف الأسرة كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرملة والذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة من حيث:

- أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.
- أن وجود الأسرة يتكرر في المدينة ووجود العائلة يتكرر أكثر في القرية.
- أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.
- أن العائلة بالنسبة للقرية - انتماء عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد - تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية.

ب- ويحقق انتشار العائلة ذات الحجم الكبير والروابط القرابية المتعددة ونمطها الممتد عددا من الوظائف في المجتمع القروي لا تستطيعه الأسرة بالمعنى السابق. فهي تحقق لأبنائها الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجونه ولا يجدونه لدى غيرها من النظم، إذ يحتاج العمل الزراعي في الريف باعتباره النشاط الأساسي والمميز للحياة الريفية إلى عدد كبير من الأيدي العاملة. وبما أن الأسرة هي الوحدة الاقتصادية والإنتاجية في هذا المجتمع فإنه كلما كان حجم أعضائها كبيرا كلما زاد دخلها ومكنها ذلك من توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها.

ج- يعلق على الزواج باعتباره الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة في المجتمع وعلى الأطفال باعتبارهم ثمار هذه الرابطة القانونية أهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الريفي. إذ تشارك الزوجة بكثير من العمليات الإنتاجية داخل المنزل وخارجه وتساعد بذلك زوجها على توفير موارد العيش والحياة لأسرتهم. ويعمل الأطفال في سن مبكرة في الريف خاصة وأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وغير مدربة، وبدلاً من أن يكون الأطفال عبئاً اقتصادياً يصبحون قوة اقتصادية يعاونون والديهم مما يزيد رغبتهم في إنجاب الكثير من الأطفال.

د- يتميز البناء الاجتماعي للأسرة في الريف بأنها أسرة أبوية يحتل فيها الذكور مركزاً أعلى ويتمتعون بالسلطة، حيث يعيش الأبناء المتزوجين مع رب الأسرة في نفس السكن في حين تنتقل الفتاة المتزوجة من منزل أسرتها وتتفصل عنهم بمجرد زواجها إلى بيت زوجها، خاصة إذا ما تزوجت من غير الأقارب. ويحمل الشاب الذكر اسم الأسرة ويحقق استمرارها في حين تتبع الفتاة زوجها بعد زواجها. ويحقق الأولاد الذكور نوعاً من الضمان الاجتماعي لوالديهم لأنهم يكونون مسئولين عن الكبار في حالة المرض والشيخوخة وعن الإناث وإعالتهم في حالة الترميل وغيرها.

هـ- تتحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية بناء على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإنجابية في الأسرة وبعدد الأطفال الذكور الذين تنجبهم في حياتها. فترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تنجب عدداً كبيراً من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيم أو التي لم تنجب في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها في الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لزواج

زوجها من أخرى. وتتسم مكانة المرأة عموماً بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة.

و- يسهم انتشار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة في الريف في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الوالدان، ويجعل مسؤولية تربية الأطفال مشاعاً بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسرة، ويجعل الأم تقتصر على مسؤوليتها الأسرية في الإنجاب ويخلصها من الشعور بالتناثر بين الأدوار أو بالضغوط الاجتماعية التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة، ونتيجة لمشاركتها في غير ذلك من نشاطات خارج نطاقها كما هو الحال في المجتمع الحضري.

ز- تتميز الأسرة في الريف بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكها في مختلف جوانب هذه الحياة. إذ كان من نتائج انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور أن قل الإقبال بين الريفيين على تعليم البنات وزاد الإقبال على إنجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين الريفيين أثره في الميل بعيداً عن الجهود الواعية لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة.

(٢) السلوك الإنجابي والطبقات الاجتماعية:

أوضحنا من قبل إمكانية تفسير الخصوبة على ضوء الأسرة وأنماطها بين الريف والحضر. كذلك من المهم ربطه بالتركيب الطبقي في المجتمع أو بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخله. والواقع أن دراسة العلاقة بين السلوك الإنجابي والطبقة الاجتماعية قد نبعت من المناقشات التي تناولت العلاقة بين

حجم الأسرة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي ربط فيها الباحثون بين اختفاء الأشكال الممتدة للأسرة وبين زيادة معدلات التصنيع والتحضر.

أ- الطبقات الاجتماعية: كان موضوع الاختلاف بين الناس إلى مستويات اجتماعية واقتصادية من أكثر موضوعات البحث في علم الاجتماع إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في هذا الميدان. سواء من حيث التسليم بعدم المساواة بين الناس في هذه المستويات أو حتى في تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختلاف وبالتالي كل مستوى طبقي وإمكانية الانتقال بين هذه المستويات.

والطبقة الاجتماعية تمثل ظاهرة مجتمعية وحقيقة موجودة وطبيعية وهي جماعة منظمة نسبيا وتتماسك عن طريق مجموعة القيم والمعايير والمعاني التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني في المجتمع. ويترتب على هذا التماسك داخليا شعورا طبيعيا يربط بين أفراد هذه الجماعة وعداءً خارجيا مع الطبقات الاجتماعية الأخرى. والواقع أن الطبقات الاجتماعية تعتبر مفتوحة تسمح في نفس الوقت للكثير من الأفراد إما بالدخول فيها أو الخروج منها الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية أو تنقلا اجتماعيا يغير الناس فيه مراكزهم رأسيا أو أفقيا.

ب- الخصوبة والطبقات الاجتماعية: يمكن أن نميز بين محاولتين بذلها علماء الاجتماع من أجل فهم وتفسير الاختلافات في السلوك الإنجابي على ضوء الاختلافات في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتركيب الطبقي في المجتمع. تربط المحاولة الأولى بين السلوك الإنجابي وبين الوضع الطبقي داخل المجتمع. وتربط المحاولة الثانية بين السلوك الإنجابي وإمكانية تنقل الأفراد بين الأوضاع الطبقيّة داخل هذا المجتمع. المحاولة الأولى: نتجت المحاولة الأولى

في تفسير السلوك الإنجابي على ضوء الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع عن مختلف نظريات السكان التي تربط بين السلوك الإنجابي وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأفراد في المجتمع أو الوضع الطبقي لهم من خلال التعبير عنه بمفهوم الدخل أو المهنة وطبيعة العمل أو التعليم أو الثروة أو غيرها من الأسس التي يتمايز بناء عليها الأفراد والجماعات في المجتمع فقد انطلق الباحثون يجرون الدراسات الواقعية التي تدعم أو تؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة. المحاولة الثانية: ونتجت هذه المحاولة في تفسير السلوك الإنجابي على ضوء إمكانية تنقل الأفراد اجتماعياً بين الأوضاع الطبقيّة داخل المجتمع من نظريات السكان أيضاً وكان في مقدمتها القضايا النظرية التي أضافها (أرسين ديمون) التي أشارت إلى أن نمو السكان يسير في اتجاه الزيادة في الأقاليم التي يتسم بناؤها الطبقي بالجمود ويسير في اتجاه النقصان في الأقاليم التي يسهل فيها انتقال أعضائها في السلم الاجتماعي.

(٣) التباين في معدلات الخصوبة والقيم والمعايير الاجتماعية:

تعدّ القيم من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الإنجاب في المجتمعات. ولكن هذا لا يعني أن القيم هي العامل الأوحد الذي يؤثر في الإنجاب إذ إن هناك عوامل أخرى تؤثر في معدلات الإنجاب بجانب القيم سوف نتطرق إليها لاحقاً. ولكن في البداية ينبغي أن نوضح دور القيم في الإنجاب.

القيم هي مجموعة ضوابط وأحكام سلوكية تؤثر في ممارسات وعلاقات الأفراد في المجتمع وتصبها في قالب معين. ولكن القيم تتطوي على معتقدات ومفاهيم تابعة لها تتعلق بالإنجاب وتجعل الإنسان يقيّم أو لا يقيّم الإنجاب. فمن الأفكار والمعتقدات والمفاهيم التي تجعل الفرد يقيّم الأنجاب هو أن الإنجاب

يساعد على ديمومة العائلة وعدم انقراضها، وأن الإنجاب هو مصدر للثروة والثراء الذي تنتفع منه الأسرة وكلما زاد عدد ابناء الأسرة زادت الايدي العاملة التي تستطيع أن تكسب موارد العيش للأسرة، وكلما تقلص عدد أفراد الأسرة بسبب قلة الأنجاب قلّ عدد الأفراد المسؤولين عن كسب موارد العيش للأسرة. وهكذا تحرص العائلة ولاسيما إذا كانت زراعية على إنجاب أكبر عدد من الأطفال لأن الإنجاب يزيد من حجم القوى العاملة ويمكن الأسرة من تحسين أوضاعها الإقتصادية والمعاشية. وزيادة الإنجاب لها فائدة أخرى وهي أنها تعطي القوة للعائلة على الدفاع عن مصالحها وعن أفرادها وأموالها، فكلما كان عدد أفراد العائلة كبيراً كانت العائلة قوية في الدفاع عن ممتلكاتها وأفرادها وشرفها ضد المعتدين. وهناك فائدة أخرى لزيادة عدد الأفراد هي الحصول على درجة من الجاه والاحترام والتقدير من الآخرين بسبب كبر حجم العائلة وقوتها ومكانتها الإقتصادية.

هذه هي الآراء الإيجابية التي يحملها بعض الناس عن الإنجاب. ولكن في الوقت ذاته هناك أفراد يحملون أفكاراً ومعتقدات سلبية تجاه الإنجاب منها أن الإنجاب يستهلك موارد الأسرة ولاسيما في بداية نشأة الأطفال ويستهلك في الوقت نفسه الحالة الصحية للأبوين ويحتاج إلى جهود مكثفة لتربية الأبناء وتوجيههم الوجهة الصحيحة. فضلاً عن أن الأنجاب يقيد حريات الأبوين ولاسيما الأم بحيث تصرف جلّ أوقاتها في الرعاية والتربية ولا يكون لديها المتسع من الوقت في الاهتمام بنفسها أو شؤونها الذاتية، فهي لا تمارس الأنشطة الترويحية ولا توازن بين أوقات العمل وأوقات الفراغ لأنها لا تستطيع السيطرة على وقتها لأن وقتها يذهب إلى أطفالها وليس لها ولا إلى زوجها، وهذا قد يسيء إلى العلاقة

الزوجية، لأن المرأة لا تهتم بزوجها بقدر ما تهتم باطفالها، إذ إنها تهمل مظهرها الخارجي وتقتصر في رعاية زوجها مما قد يسبب المشاحنات بين الزوج والزوجة التي قد تنتهي بالطلاق أو قد تنتهي بالخيانة الزوجية التي يبدأ بها الرجل عندما يكون علاقات رومانتيكية مع نساء أخريات لأنه لا يلقى الحب والحنان والعطف من لدن زوجته. لهذا نلاحظ أن هناك عدداً كبيراً من الناس يميلون إلى تنظيم الأسرة.

يتضح مما سبق أن الأفراد ينقسمون إلى قسمين من حيث القيم التي يحملونها بإزاء الإنجاب، فهناك بعض الناس يحبذون الأنجاب لأنهم يحملون أفكاراً ومعتقدات إيجابية نحوه، وهناك بعض الناس لا يحبذون الإنجاب لأنهم يعتقدون بأنه ينطوي على سلبيات تتغص حياتهم وتقض مضاجعهم. ولكن لو حللنا قيم الإنجاب إلى عناصرها الأولية لوجدنا أنها تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسية هي : المعتقدات والآراء والمفاهيم والوعي والأدراك - الشعور والاحساس - الممارسة والسلوك.

إن هذه العناصر الثلاثة يكون بعضها مترابطاً ببعض، فإذا كانت المعتقدات والآراء والأفكار والآراء نحو الإنجاب إيجابية أي أن الفرد يعتقد بأن الإنجاب فيه الكثير من المحاسن والفوائد فأن شعوره أو أحاسيسه نحو الأنجاب يكون إيجابياً أي يقول إنه يحب الأنجاب ويتمناه ويريد عدداً كبيراً من الأطفال.

إذن هناك علاقة بين المعتقد والاحساس إذا كان المعتقد نحو الإنجاب إيجابياً فأن الاحساس أو الشعور يكون إيجابياً والعكس بالعكس إذا كان المعتقد نحو الإنجاب سلبياً فإذا كان المعتقد سلبياً نحو الإنجاب فأن الاحساس يكون سلبياً

أي أن الفرد يشعر بأنه يكره الإنجاب ولا يريد الذرية لأنها تتغص طبيعته حياته وتقتض مضاجعه.

عندما يكون الاحساس أيجابياً نحو الأنجاب فإن الممارسة أو السلوك يكون أيجابياً أيضاً، فعندما يحب الفرد الأنجاب فإنه يمضي قدماً نحو الإنجاب أي أن سلوكه وممارسته تكون إيجابية أيضاً، فعندما يحب الفرد الإنجاب فإنه يمضي قدماً نحو الأنجاب أي أن سلوكه وممارسته تكون إيجابية فيما يتعلق بالإنجاب أي يقوم بانجاب الأطفال ولا يتردد عن ذلك لأن معتقداته نحو الإنجاب وأحاسيسه إيجابية، لذا يكون سلوكه إيجابياً نحو الإنجاب.

أما إذا كان الأحساس نحو الإنجاب سلبياً أي أن الفرد يكره إنجاب الذرية فإن سلوكه نحو الانجاب يكون سلبياً أي يتجنب إنجاب الأطفال ويبلغ زوجته بذلك ويتعاون معها على تجنب الإنجاب وهنا لا تتجب الأسرة الأطفال وذلك عن طريق الامتناع عن المعاشرة الجنسية أو استعمال وسائل منع الحمل. وهكذا نلاحظ أن هناك علاقة متفاعلة بين المعتقدات والاحاسيس والممارسات فيما يتعلق بالإنجاب. إذ إننا حللنا القيم إلى ثلاثة عناصر هي المعتقدات والاحساس والممارسات وهذه تكون مترابطة ومتفاعلة بعضها مع بعض ولكن أهم هذه العناصر هي المعتقدات التي تؤثر في الاحاسيس والاحاسيس تؤثر في الممارسات والسلوك.

والى جانب تأثير القيم هناك عوامل أخرى تؤثر في الأنجاب هي : (الأوضاع الاقتصادية والمادية للأسرة - العقلية الثقافية السائدة في المجتمع - طبيعة الحوافز والمنبهات التي تقدم للأسرة فيما يتعلق بتربية الأطفال - الخدمات الاجتماعية المتاحة للأسر التي هي مؤهلة على الانجاب، كالخدمات السكنية

والصحية والإجتماعية والتربوية والتعليمية والترويحية - الطبقة أو الفئة أو الشريحة التي ينتمي إليها الفرد تؤثر في أنجابه للذرية، فمثلاً يكون حجم العائلة العمالية أو الفلاحية أكبر من حجم العائلة الوسطى أو المرفهة - عامل الاستيطان الجغرافي (ريفي - حضري) وأثره في الإنجاب إذ إن الإنجاب بين سكان الريف يكون أكثر من الإنجاب بين سكان الحضر - سن الزواج للفتى أو الفتاة، فكلما كانت سن الزواج مبكرة كانت الأسرة أكثر قدرة أو قابلية على الانجاب وكلما كانت سن الزواج متأخرة كانت العائلة أقل قدرة على الإنجاب. ونستنتج مما تقدم من معلومات أن القيم تؤدي دوراً أساسياً في الإنجاب لأنها تنطوي على ثلاثة عناصر هي المعتقدات والاحاسيس والممارسات. وهذه من حيث طبيعتها السلبية أو الايجابية تؤثر في معدلات الإنجاب تأثيراً ملحوظاً. فضلاً عن أن القيم ليست هي العامل الأوحد الذي يؤثر في الإنجاب بل ان هناك عوامل أخرى تتضافر مع القيم في التأثير في الإنجاب. فالتباين في معدلات الخصوبة في المجتمع لا يرجع إلى العوامل البيولوجية أو القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء في المجتمع وإنما تتحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكوين الوحدات الأسرية -الزواج- وغيرها في مستوى الخصوبة طالما كانت هذه المعايير جزءا لا يتجزأ من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع ولا يجب أن تكون متناقضة أو غير متسقة معها. وعلى هذا نبدأ بتوضيح الاختلاف في معدلات الخصوبة في المجتمع ككل وفي عدد من المجتمعات في فترات تاريخية مختلفة ثم نتناول الاختلاف في القيم وأثره على الخصوبة.

١- الاختلاف في معدلات الخصوبة : بمقارنة معدلات الخصوبة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية في الفترة التاريخية السابقة على الأخذ بالتصنيع بمعدلات الخصوبة في مجتمعات أخرى متخلفة مثل سكان الأكواخ في أمريكا والهند اتضح أن هناك اختلافا في معدلات الخصوبة في المجتمع الواحد في الفترات التاريخية المختلفة وأن هناك تقاربا بين معدلات المواليد بين مجتمعات مختلفة في ظروف حضارية واحدة. والواقع أنه يمكن تفسير هذا التباين أو التقارب في معدلات الخصوبة في ضوء المعايير والقيم الثقافية في المجتمع.

٢- أثر الاختلاف في القيم الاجتماعية والمعايير على الخصوبة:

يسلم علماء الاجتماع أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع مشكلة قد يكون لها نتائج اجتماعية مهمة، مثل مشكلة الإنجاب وما يترتب عليها من نتائج مهمة على الفرد والجماعة والمجتمع فإنهم يميلون عادة إلى تكوين حل لهذه المشكلة ذو طابع معياري بحيث يصبح هذا الحل كمجموعة من قواعد السلوك في موقف معين جزءا من مكونات الثقافة في هذا المجتمع. ويقوم أفراد المجتمع بعد ذلك بغرسها أو بتعويد الأعضاء الآخرين على الامتثال لها من خلال التلويح لهم بالثواب والعقاب على نحو صريح أو ضمني.

أ- قيم التوقيت المناسب للزواج: أوضحت نتائج المسوح التي أجريت على عينات من سكان الصين أن ارتفاع معدلات الخصوبة بينهم يرجع إلى تمسك هؤلاء السكان بمعيار مشترك يوجب عليهم الزواج متأخرا، لدرجة أنهم يجتهدون في سنوات الخصوبة الباقية على تعويض ما فاتهم فترداد معدلات الخصوبة بينهم. على عكس سكان الهند حيث اتضح أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى الزواج المبكر إلى الحد الذي تزداد معه فرص الإنجاب مع طول مدة

الزواج. وهكذا تؤثر القيم الاجتماعية الخاصة بتحديد التوقيت المناسب للزواج على زيادة معدلات الخصوبة في المجتمع.

ب- قيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج: اتضح أن الملكية وترتيبات العمل في عدد من بلاد غرب أوروبا في الفترة السابقة على التصنيع كانت تشجع تأجيل الزواج من أجل المحافظة على مستويات اقتصادية معينة يجب أن تتوفر لدى الزوجين لكي يتمكنوا من الزواج والإنجاب. وكان لهذه الترتيبات فضلا عن الضوابط على العلاقات الجنسية قبل الزواج أثرها في انخفاض معدل الخصوبة في هذه البلاد. في حين كان اختفاء هذه الضوابط في بعض المجتمعات غير الصناعية من بين الأسباب التي نتج عنها زيادة معدلات الخصوبة بين السكان.

ج- قيم تعويض وفيات الأطفال: المجتمعات التي تتميز بمعدل وفيات عال ومتغير غالبا، يسود بين سكانها اعتقاد ضمني أو صريح بأن الكثير من أعضاء الأسرة وخاصة الأطفال سرعان ما يفقدون بالوفاة. ومن ثم تعلق أهمية كبيرة على إنجاب المزيد من الأطفال مبكرا بعد الزواج قبل أن يلقى أحد الأبوين أو كلاهما حتفهم وأيضا حتى تكون حصيلتهما من الإنجاب كبيرة كضمان لهما في مواجهة كوارث فقد الحد الأدنى من عدد الأطفال الضروري.

د- قيم تدعيم الروابط القربانية: وجد أن المجتمعات ذات الأنساق القربانية المتحدة أو المشتركة في أصل واحد أو جد واحد تؤكد على قيمة زيادة معدل الخصوبة أما المجتمعات ذات الأنساق القربانية المتصلة بالنسب وتضم وحدات أسرية نووية والتي عادة ما يحدث بينها انشقاق وانفصال فإنها تميل إلى تدعيم قيمة الخصوبة المنخفضة طالما كانت العلاقات الاجتماعية بينها أقل قوة من المجتمعات ذات الأنساق القربانية المشتركة.

هـ- قيم الاعتماد على الأطفال: تتطلب مجموعة واسعة من أوجه النشاط في المجتمعات غير الصناعية أو النامية مثل نشاطات الإنتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات والمرض وكبر السن وغيرها الاعتماد الشديد على الأطفال في العمل في الزراعة أو الحماية من كبر السن أو غير ذلك من المسائل الجوهرية.

و- قيم تركيز السلطة في يد الذكور: الواقع أن الدراسات التي أجريت على البناء الداخلي للأسرة في العديد من المجتمعات توضح أن تمركز السلطة في يد الذكر وسيطرته وعدم مناقشته للموضوعات والقضايا ذات الصلة بالأسرة وحجمها وتنظيمها ومشكلاتها مع الزوجة وتمسك السكان بهذا الأمر والإجماع عليه كقيمة وتقليد يضفي عليهم مكانة وأهمية له أثره في زيادة معدلات الخصوبة إلى حد كبير.

ثالثاً- ماهية التربية السكانية:

تعني التربية السكانية ببساطة تعليم السكان قضايا السكان، ويمكن التعبير عنها بأنها جهد مقصود يهدف إلى صنع الفرد المتطور سكانياً، والمتمكّن علمياً وتربوياً، والمتفاعل اجتماعياً. فهي مفهوم يصف الجهود والأنشطة المبذولة من قبل النظام التربوي لجعل السكان - من جميع الأعمار - على يقظة وحذر من التغيرات السكانية وعواقبها على الحياة والمجتمع، بوصفها جزءاً من العمليات الاجتماعية على النطاقين المدرسي واللامدرسي. وتتضمن التربية السكانية نقل الوعي بالمشكلات السكانية على الصعيد العالمي والإقليمي إلى مستوى يمكن الفرد والمجتمع في آن واحد من مواجهة التحديات الديموغرافية بكل انماطها.

رابعاً- أهمية التربية السكانية:

- تساعد الافراد على تحديد طبيعة المشكلات التي لها علاقة بالسكان.
- تساعدهم على اتخاذ قرارات واعية ورشيدة ازاء القضايا السكانية، وفهم نتائج قراراتهم واعمالهم على نحو أفضل.
- تساعدهم على إدراك العلاقة المتبادلة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودينامية السكان واثـر القرارات التي يتخذونها على التنمية وبالعكس.
- إسهامها في التجديد التربوي في اختيار مضامين تربوية لها أهميتها في حياة الافراد وتطوير طرائق التدريس.

خامساً- مجالات التربية السكانية :

١- السكان والبيئة والعلاقات المتداخلة فيما بينهما من الناحية الثقافية والاقتصادية والسياسية

٢- فهم خصائص علم الديموغرافية (علم السكان) من حيث :-

[العدد، والعمر، والثروة، والتركيب المعرفي، ومستوى التربية، وبنية الأسرة، والتوزيع السكاني المحلي، والفقر، والصحة، والهجرة، والموارد، والعلاقة المتبادلة بين التربية الأساسية والظواهر الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعي].

- ٣- ديناميكية السكان فهم الأوضاع السكانية من حيث معدلات المواليد والوفيات والخصوبة ومتوسطات العمر وموضوعات الهجرة والكثافة السكانية وغيرها لاهتمام بالتربية السكانية وخطط التنمية المستقبلية للقرن الحادي والعشرين .
- ٤- خفض معدل النمو السكاني وعلاج مشكلاته من حيث التوازن بين العدد، والموارد، والخدمات لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو السكاني المتوازي مع التربية السكانية المستقبلية .

سادساً - مفاهيم أساسية في سوسولوجية السكان:

(١) السياسة السكانية:

هي الإجراءات الصريحة أو العلنية التي تتخذها حكومة ما للتأثير في حجم السكان ونموهم وتركيبهم، وعلى الرغم من وضوح فكرة السياسة السكانية فإن الواقع لا ينم عن ذلك، إذ أن معظم الدول لا يوجد لديها سياسات سكانية علنية ومتماكة، على الرغم من أن جميع جوانب التغير السكاني تتأثر بالإجراءات الحكومية التي يتم اتخاذها.

ويرى ستا يكس أن السياسة بمثابة دليل للتحكم في العالم بدلا من فهمه، وعند هذا الحد تتطلب السياسة السكانية وجود أهداف واضحة وصريحة، وخطة يدعمها إطار نظري حول كيفية تحقيق هذه الأهداف، وتكتنف معظم السياسات مشكلات في صياغتها وتنفيذها، فالأهداف التي يحددها القادة السياسيون تشير في الغالب إلى أهداف معزولة تتم عن وعى محدود بالعلاقات المتبادلة بين العوامل، وعادة ما ترتبط أهداف السياسة السكانية بخصائص معينة للسكان كالحجم، ومعدل النمو، والتوزيع الجغرافي، وأحيانا التركيب العمري لهؤلاء السكان وتهدف عديد من السياسات طويلة الأمد إلى بلوغ المجتمع الثابت أو النمو السكاني الصفري.

(٢) كثافة السكان:

أي عدد السكان بالنسبة لكل وحدة من مساحة الأرض، أي عدد الأشخاص لكل كيلو متر مربع من الأرض وكثافة السكان في القطر تعطي فكرة واضحة عن مقدار تكثف السكان أو تخلخلهم، كثرتهم أو قلتهم، بالنسبة للمساحة المنتجة، فإذا كان عدد السكان أقل مما يحتاجه القطر لكي يعمل وينتج ويخرج خيراته قلنا

أنه مفتقر للسكان، وإذا كان هذا العدد أكثر مما يحتاجه القطر قلنا إنه مزدحم بالسكان، وإذا كان هذا العدد مناسباً للقطر قلنا إن هذا القطر يسكنه العدد الأمثل من السكان.

(٣) الهرم السكاني:

لوحة أعمدة مزدوجة تبين التركيب العمري - النوعي للسكان، ويتكون الهرم من مجموعتين من الخطوط البيانية الأفقية: مجموعة للإناث وأخرى للذكور، وتبين هذه الخطوط إما عدد أو نسبة الأشخاص في كل فئة عمرية، وإما هذا العدد أو تلك النسبة في سنوات العمر الأحادية. ولأغراض المقارنة يتم وضع الخطوط البيانية لكل نوع على جانبي المحور المركزي الذي يضم الأعمار الصغيرة في قاعدته والأعمار الكبيرة في قمته، ويضيق الشكل عند قمته. ومن هنا جاء مصطلح الهرم على الرغم من أنه ليست كل الأبنية العمرية تأخذ شكلاً هرمياً، ويلاحظ أن المجتمعات التي تتصف بالنمو السكاني السريع - حيث يكون كل فوج ميلاد أكبر من الفوج الذي يسبقه - تشبه بالفعل الشكل الهرمي، أما المجتمعات التي تتصف بمعدلات نمو منخفضة فيكون تركيبها العمري أكثر استواءً، ويتطابق التركيب العمري للمجتمع الثابت تطابقاً تاماً مع منحنى البقاء على قيد الحياة SURVIVAL CURVE.

ويمكن القول بصفة عامة إن الخصوبة تؤثر في التركيب العمري بدرجة أكبر من تأثير الوفيات، ويكون الهرم السكاني غير منتظم في التي تتصف بتقلبات واضحة في الخصوبة، ويمكن أن تؤدي حركات الهجرة الضخمة إلى هرم سكان أكثر تشويهاً، ويشيع استخدام الهرم السكاني في علم السكان بهدف توضيح

التركيب العمري، ويمكن إعداد هرم سكاني للجماعات السكانية الفرعية، وتظليله أو تقسيمه بغرض تقديم مزيد من التفاصيل على نفس الخط البياني.

(٥) الضغط السكاني:

هو الوضع الذي يتصف بوجود تعارض بين حجم السكان والموارد المتاحة، وعلى الرغم من عدم دقة هذا المفهوم وشيوع استخدامه، فإن الضغط السكاني يرتبط بمفهوم الحجم الأمثل للسكان OPTIMUM POPULATION وعندما تتجاوز أعداد السكان المستوى الأمثل (أو عندما يتجاوز معدل النمو السكاني المستوى الأمثل بتعبير أكثر دقة)، فإنه يقال حينئذ إن هناك ضغطا سكانيا، وإن هذا الضغط يزداد حدة إذا استمر النمو السكاني (أو إذا تحقق إخفاق في خفض معدل النمو).

ويستخدم مصطلح الضغط السكاني - عادة - في علاقته بالمستوى المعيشي للسكان، فالضغط السكاني يوجد عندما تؤدي الأعداد المتزايدة للسكان إلى انخفاض مستويات المعيشة مقارنة بما يحدث من تناقص هذه الأعداد.



المبحث السادس

الهجرة والزيادة السكانية في العالم النامي

أولاً- ماهية الهجرة:

تعرف الهجرة بأنها نوع من الانتقال الجغرافي أو المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى، وبما ان بعض انواع تغير محل السكن مؤقتة ولا تتضمن تغيرات في محل الإقامة الاعتيادي لهذا فهي تستبعد عادة من الهجرة ،وهي لا تشمل حركات السكان الرحل والهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والاياب للعمل والزوار والسائحون وذلك لعدم حصول تغير محل السكن. تعريف الهجرة في اطار القانون الدولي : انها عملية انتقال الافراد من الدولة الى اخرى بقصد الإقامة الدائمة فيها.

وتنقسم الهجرة الى:

١ - الهجرة الداخلية: INTERNAL MIGRATION OR IMMIGRATION

وهي هجرة الناس داخل حدود دولة معينة. تشير هذا النوع من الهجرات الى الحركات السكانية داخل حدود الدولة او الاقليم وهي تحدث عادة بين منطقتين يكون احدهما مزدحماً بالسكان وفيه عوامل طاردة والثاني اقل ازديحاً وفيه عوامل جاذبة. ومن العوامل التي تؤدي إلى زيادة الهجرة الداخلية: قلة تكاليفها،

ولا تعرض القوائم بها لمشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها، وكذلك الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الخارجية.

مزايا الهجرة الداخلية: أنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها. ويمكن تقسيم الهجرة الداخلية إلى:

– هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى، داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

– هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

٢- الهجرة الدولية (الخارجية) : EMIGRATION

هي انتقال الناس من دولة إلى أخرى وهذا هو الاجراء المتبع في هذه الدراسة. يشمل هذا النوع من الهجرات الانتقال السكاني من دولة إلى دولة مجاورة أو من قارة إلى أخرى ويكون الانتقال الجغرافي عبر الحدود السياسية بقصد الاستقرار الدائم في المهجر أو قد يكون مؤقتاً، فبعض المهاجرين ما يلبثون أن يعودوا لموطنهم بعد تكوين ثروة تساعد على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة.

٣- الهجرة الاختيارية: OPTIONAL MIGRATION

هي انتقال الشخص من مكان إلى آخر واختيار طريقة عيشة وهي من إحدى بنود حقوق الإنسان كما ورد في بند (١٣) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (أن كل شخص حر في انتقاله واختيار المكان المناسب له للعيش فيه

ضمن حدود أي دولة ما) وتلعب العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية دوراً في هذا النوع من الهجرة

٤- الهجرة البدائية: PRIMARY MIGRATION

وهي مرتبطة بعدم قدرة الانسان في التغلب على التحديات التي تولدها ظروف البيئة الطبيعية، فهي ناجمة عن دافع ايكولوجي او بيئي ولما كان رد الفعل تجاه الظروف الطبيعية المتدهورة أما علاجه أو الانتقال منها حسب التكنولوجيا المتوافرة لدى الناس المعنيين بالامر فان الهجرات البدائية في هذا المعنى الضيق غالباً ما تقتصر على الناس البدائيين .

٥- الهجرات القسرية والاضطرابية: COMPULSORY MIGRATION

لا تقتصر العوامل الدافعة للهجرة على الضغط الايكولوجي فقط وانما قد تساهم الدولة او المؤسسات الاجتماعية الاخرى في هذه العملية، ومن المفيد ان نفرق بين الهجرة القسرية FORCED حيث لا يملك الاشخاص المعنيون اية سلطة في اتخاذ القرار او البقاء، والهجرة الاضطرابية IMPELLED حيث يملكون مثل هذه السلطة ولكنهم يميلون الى الهجرة في سبيل تحاشي كثير من الاضرار والمخاطر التي قد تترتب على اتخاذ القرار بالبقاء .

٦- الهجرة الوقتية او المؤقتة: MIGRATION FOR A SHORT TIME

وهي التي تتراوح مدتها بين أسابيع قليلة وعدد شهور، أو حتى بعض سنوات، في حالة الشباب الذين يهاجرون بمقتضى عقد لقضاء مدة محددة سلفاً للعمل في إحدى شركات التعدين مثلاً، ولا يتضمن هذا النوع من الهجرة اصطحاب الأسرة انما هي هجرة فردية يقوم بها الأشخاص الذين يسكنون مدة العقد او فترة العمل وبعد انتهاء المدة يعودون الى قراهم او الى مناطقهم ففي

الهند مثلاً يهاجر العمال الموسميون وقت حصاد الشاي وفي إيطاليا يهاجر العمال الموسميون الى الارجننتين.

٧- الهجرة الطوافه: FLOATING MIGRATION

وهي تتمثل في الاشخاص الذين ينتقلون من مدينة الى اخرى يحاولون يائسين في تثبيت اقدامهم فيها، وقد لاحظ ديشموك DESSHMUKH في دراسته عن دلهي ان ٦٥ % على الاقل من المهاجرين قد جربوا حظهم في البداية في عدد من المدن يتراوح بين ٦-١٥ او اكثر .

٨- الهجرة الجماهيرية الواسعة: COLLECTIVE MIGRATION:

تتميز هذه الهجرة بكثرة عدد المهاجرين الذين يقدر احياناً بالملايين وبعض انواع من هذه الهجرات تتداخل غالباً مع بعضها ،فالهجرة الواسعة قد تكون في مرحلة من مراحل تطورها حرة وقد تنقلب الى اضطرارية أو حتى إجبارية أحياناً .
ثانياً- دوافع الهجرة:

١- العوامل الديمغرافية:

ان حركات الهجرة قد تحدث غالباً بسبب النمو السريع للسكان في معظم بلدان العالم مع انخفاض ملحوظ في مناطق اخرى . اذ تواجه البلدان النامية مشكلة الكثافة السكانية والتركيب العمري للسكان وفيما يتعلق بالكثافة السكانية فهي تتمثل في عدم التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية ، فقد يكون عدد السكان اكبر من اللازم ،أو اقل من اللازم حيث تأتي أهمية نظرية الحجم الامثل للسكان بوصفها مقياس يتعرف بواسطته على درجة الضغط السكاني . (والحد الامثل الاقتصادي للسكان هو الحجم الذي يحقق أعلى مستوى الحياة للفرد ، فإذا أنخفض السكان او ارتفع على هذا الحد ينخفض معه مستوى الحياة). والزيادة

السكانية قد تعود الى تعادل معدلات المواليد والوفيات ففي البلدان النامية قد ادى انخفاض معدلات الوفيات مع ارتفاع معدل الخصوبة الى خلق هياكل عمرية شابة حيث يتراوح معدل اعمار نسبة كبيرة من السكان ما بين (١٥-٢٥) سنة وهذا يؤدي الى وجود احتياطي كبير في قوة العمل جاهزة لدخول سوق العمل من دون زيادة في فرص العمل وهذا يشكل ارتفاعاً في معدلات البطالة ، أما البلدان المتقدمة فأن انخفاض الخصوبة فيها قد يلعب دوراً مهماً في الهجرة الدولية لان انخفاض نسبة السكان قد يخلق عجز في سوق العمل مما يتطلب الامر الاستعانة بـ(العمالة) الاجنبية لسد هذا العجز لذا فأن حدوث نقص في الملاكات الوطنية والمهن المتعددة قد يكون مبرراً وطنياً لاستيرادها من الخارج . لكن مع ذلك لايمكن تفسير الهجرة بين الدول على أساس الكثافة السكانية ،فالهجرة تحدث في العصر الحديث في الدول النامية (أفريقيا وآسيا و أمريكا اللاتينية) وهي اقل كثافة من دول الاستقبال (أوروبا الغربية وامريكا الشمالية وكندا الخ) باستثناء حالة تاريخية هامة تلك التي حدثت أبان النهضة الصناعية في اوربا اما الحالات الاخرى فيلعب السكان فيها دوراً ثانوياً وغير مباشر في الهجرة .

٢- العوامل الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي بوجه عام من أهم أسباب الهجرة ،اذ يسعى المهاجرين دائماً الى تحسين أحوالهم المعاشية ،وهم يقصدون المناطق التي تتميز بأفضل الفرص الاقتصادية وأعلى المردودات . وتؤكد الدراسات بأن حجم الهجرة الى قطر ما يصل الى ذروته القصوى في وقت الانتعاش الاقتصادي وتتوقف الهجرة في وقت الكساد الاقتصادي . لذا يمكن اعتبار العوامل الاقتصادية في مقدمة الأسباب لجذب المهاجرين ،حيث توجد أمثلة كثيرة على ذلك منها جذب أعداد

كبيرة من السكان في أعقاب أكتشاف مناجم الذهب في استراليا سنة ١٨٦٥ حيث ادت هذه الهجرة في السنوات ١٨٥٠-١٨٦٠ الى تزايد حجم السكان بنسبة ثلاثة أضعاف من الحجم الحقيقي .وهجرة العمالة العربية والاسيوية الى الدول العربية النفطية في اعقاب ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٥ . وهناك دراسة قام بها البنك المركزي الدولي ،عزت هجرة البنغاليين لدول الشرق الاوسط النفطية الى الاختناقات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع البنغالي كالبطالة ومحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد البنغالي على خلق فرص عمل جديدة وهذه الاختناقات أصابت جميع المجتمعات سواء اكانت أوربية أو عربية مما دفع بأفرادها الى الهجرة الخارجية بحثاً عن مستوى معيشي أفضل. ان محدودية فرص العمل وانتشار البطالة في الدول النامية ولاسيما بطالة الخريجين وشعورهم بخيبة الامل تجاه مستقبلهم من اهم أسباب هجرة الشباب في هذه الدول بحثا عن فرصة العمل المناسبة ،فضلاً عن وجود الفجوة في التطور الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة قد تدفع باعداد كبيرة من السكان بالتوجه الى تلك البلدان. وتعد البطالة من اهم عوامل الهجرة في المناطق المرسلة ومن اهم نتائجها في المناطق المستقبلية وتنتشر البطالة بين السكان في الدول النامية بشكل واسع بجميع انواعها الساخرة والمقنعة والموسمية .

٣- العوامل السياسية:

عبر التاريخ اضطر الناس إلى التخلي عن ديارهم والتماس الامان في اماكن اخرى هربا من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي وقد حدث هذا في كل اقاليم العالم ، وتتضمن معظم الاديان مفاهيم مثل الملجأ واللجوء والملاذ وحسن الوفاة للأشخاص المكروبين . وللعوامل السياسية تاثير مباشر في الهجرة

الدولية ، فالحرب والصراعات الاهلية وعدم الاستقرار السياسي تاتي في مقدمة الاسباب ليس في التاريخ الحديث فحسب وانما على مر التاريخ ، ومثال على ذلك هجرة الانبياء والفلاسفة وعلماء الاغريق والمصريين القدماء والصينيين ... الخ . ومن اهم العوامل السياسية أيضاً الصراعات الاهلية عمليات القمع التي تمارسه الحكومات وانتهاك حقوق الانسان وايداء الاقليات جميع هذه العوامل تلعب دورا في تحركات السكان في جميع بلدان العالم . وتعدّ الحروب الطائفية والنزاعات الداخلية من العوامل الطاردة للهجرة ، حيث العنف الطائفي في شبه القارة الهندية ادى إلى تقسيم دولتين منفصلتين (الهند والباكستان) حيث وقع الجيشان الاكثر اثارة حوالي ١٤ مليون شخص نزحوا.

٤- العوامل الاجتماعية:

أ- النظرة الاجتماعية الى العمل: حيث تحدد القيم والعادات الاجتماعية النظرة الى بعض الاعمال بحيث تبتعدها الافراد او تقبل بها ، لهذا فان الهجرة في المجتمعات النامية تتحدد تبعا لذلك ، حيث يفضل الافراد في هذه المجتمعات بصورة عامة الاعمال النظيفة ويحتقرون الاعمال القذرة (اعمال يدوية، زراعية، حرفية)

ب- عوامل الجذب القرابية والعائلية وتسمى احيانا بـ(الهجرة من اجل الهجرة) : يعدّ وجود الاقرباء والمعارف في القطر المقصود من العوامل المؤثرة في عملية الهجرة الدولية ، لان استقرار الاقرباء في الخارج واتصالهم بنوهم يساعد في نقل صورة عن الحياة في تلك البلدان من حيث فرص العمل المتاحة ومستوى الرفاهية وما يتمتع به الفرد من الحريات السياسية والاجتماعية والدينية لذا يشجع البعض على الهجرة .

ج- الاضطهاد الديني : يعدّ الاضطهاد الديني من العوامل الاجتماعية التي ولا تزال لها دور في حركة عدد من الموجات البشرية ، حيث الهروب من الاضطهاد الديني ، بسبب ما تقوم به الحكومات من عمليات القمع وكبت الطوائف الدينية لممارستها الشعائر والطقوس الدينية ، أذ حصلت كثير من الحركات الدينية نتيجة للاضطهاد الديني وقمع وممارسة النشاطات الدينية ، كما هو الحال في هجرة المسلمين في فلسطين وهجرة اليهود في اثيوبيا والهجرة الجماعية في شبه القارة الهندية .

د- الصراعات العشائرية : تشكل الصراعات العشائرية والقبلية التي تسود المناطق الريفية عوامل طرد للهجرة ، وتجعل الفرد أكثر استعدادا للهروب من بيئته الاجتماعية غير القادرة على ضمان الاستقرار والامن والسكينة لسكانها مثلما تستطع المناطق الحضرية.

هـ- عامل المحاكاة والمباهاة والتظاهر : وهي عوامل جذب تشجع الافراد على الهجرة بدافع التظاهر والاستعلاء الذي يظل لصيقا بسكان المناطق الحضرية او المجتمعات ((المتحضرة)) قياسا لسكان المناطق الريفية والمجتمعات او (الدول) الأقل تحضرا.

و- الحيوية الكبيرة وتأكيد الذات والشخصية الفاعلة والنزعة الفردية .
٥- الأنظمة التعليمية:

يعتبر التعليم من العوامل الطاردة والجاذبة للهجرة ، ويساهم في عملية تحرك السكان ، اذ تعتبر الجامعات في جميع الدول الصناعية المتقدمة مركزا الاستقطاب الطلاب في جميع انحاء العالم وذلك بسبب ما توفرها من فرص التعليم الافضل ، لذا يحفز الناس بالانتقال اليها واحيانا الاستقرار فيها . فضلا

عن ذلك ان الانظمة التعليمية في البلدان النامية تعتبر من العوامل الطاردة التي تدفع الافراد للهجرة ، كونها تعاني من سلبيات كثيرة ، منها ارتفاع معدلات التسرب فيها وانعدام التوازن بين الاختصاصات الاكاديمية والمهنية ، والنقص في الملاكات التدريسية والاجهزة العلمية والابنية المتخصصة للتعليم .

تعاني الدول النامية من التبعية العلمية ، اذ تقوم هذه الدول بتطبيق النظم والمناهج الدراسي الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة التي لا يتلاءم مع حاجات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فضلا عن ضعف او ندرة لامكانيات المادية ، وانعزال الاكاديمي (التدريسي) وندرة المصادر ، وتغلغل البروقراطية والروتين في مراكز بحوث الجامعات وانعدام او ضعف التنسيق بين مختلف العلوم ، جميع هذه الامور تتعلق بالنظام السياسي في هذه البلدان ودورها السلبي ثالثا- نتائج الهجرة:

الهجرة تكلف مناطق الاستقبال وتزيد من أعبائها الاقتصادية ، فبالإضافة لما تتحمله الدولة من أجور الانتقال (كاستراليا) هناك أعباء تجهيز المساكن والأراضي والخدمات المتعددة للمهاجرين الجدد ، كما تحظى مناطق الجذب علي العناصر الشابة القادرة علي العمل وتستنزف من مناطق الطرد مما يعرف باستنزاف العقول وهكذا تفقد تلك المنطقة ثمرة غرسها باستمرار و تتعرض للفقر السكاني وفقدان العمالة المتقدمة والماهرة.

ليست الهجرة في كل الأحوال ذات نتائج سلبية علي سكان المنطقة الأصلية فقد ترفع مستوى المعيشة لقلّة الضغط السكاني علي الموارد المحلية والخدمات المتوفرة وتختفي البطالة وكذلك الفائدة من التحويلات المالية من المهاجرين وإلي أسرهم. من النتائج السلبية ، هجرة سكان المناطق المتخلفة والغير مدربين إلي

- المدن حيث يشكلون عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وفي الأغلب يهتمون علي وجوهم يتضورون جوعاً في المدن. ومن نتائج الهجرة الداخلية:
- ١ - ينقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن.
 - ٢ - يتركز العمال في المدن والإنتاج الصناعي وهي إحدى فروع الإنتاج العديدة نتيجة لموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر، مما يترتب عليه اختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع، كما أدى تركيز العمالة في الصناعة إلى خفض الأجور.
 - ٣ - أدت زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة الهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.
 - ٤ - ترتب على زيادة السكان نتيجة لتيارات الهجرة انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها.
 - ٥ - أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط الاجتماعية.
 - ٦ - أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد.

المبحث السابع

الاتجاهات النظرية المفسرة للسكان

الأسس الفكرية للنظرية السكانية

وهي الآراء التي تناولت مختلف القضايا والظواهر السكانية بالتفسير والتحليل ،
إذ إن الاهتمام بدراسة السكان جذب انتباه عدد من المفكرين والكتاب منذ أقدم
العصور

هربرت سبنسر :

ويري سبنسر أن هناك تعارض قائم بين الفردية والتكوين ،أي بين اهتمام الانسان
بنفسه وقدرته علي النسل حيث أن تعقد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي
يتطلبان من الانسان ان يبذل جهود إضافية للمحافظة علي حياته الذاتية ، وإن
ذلك يستوجب استهلاك نسبة كبيرة من الطاقة الفسيولوجية المتيسرة للجنس في
الأنشطة المرتبطة بالتطور الشخصي والتعبير ، ومن ثمة يتبقي له قدر ضئيل من
هذه الطاقة من أجل مصالح وأنشطة التنازل وذلك ما يؤدي آليا إلي خفض
قدرته علي التوالد ، فكلما زاد الجهد الذي يبذله الإنسان لضمان تقدمه الشخصي
في بعض الميادين كالعمل والتعليم وغيرها تراجع اهتمامه بالتكاثر لاسيما لدي
النساء ،وذلك لأنه يتطلب منهن وقتا وطاقة ويصيبيهن بالضعف ، وهذا يؤدي
إلي التقليل من الزيادة السكانية ، لأنه يصاحب التطور الاجتماعي الذي تظهر
فيه النزعة الفردية بشكل واضح ، وهذا يعكس الارتباط العكسي بين المستوى
التعليمي للإناث وعدد الأطفال .

كما يذهب سبنسر إلي أن الزيادة الغذائية تؤدي إلي زيادة الإقبال علي الانجاب ، وأن زيادة السكان تمثل السبب الأساسي لرقى الشعوب وتطورها ، فزيادة السكان تدفع الإنسان إلي الأمام ، وأن الضغط السكاني في رأيه يمثل عاملا ايجابيا لأنه يحث اكثر على استغلال الموارد المتاحة.

ادلف كوست:

خصص كوست جزءا مهما من كتابه مبادئ علم الاجتماع الموضوعي للمشكلة السكانية وأكد في هذا الكتاب أن التطور البشري يخضع إلي الزيادة السكانية فهو يقول ان كل تطور يخضع لظاهرة أساسية تقرر جميع مراحل التطور الاخرى لانها التعبير نفسه لتكاثر المجتمعات ونموها ومن هذه الظاهرة تنشأ الظواهر الاخرى ، أي أن هذه الظاهرة هي ليست سوى زيادة عدد الأفراد يؤلفون المجتمع ، ويحدد مفهومه بالجانب النوعي للسكان الذي يعنى من وجهة نظره وحدة السكان وتماسكه أكثر من الجانب الكمي فهو لايعني بالتقدم حجم السكان ونموه بل يقصد بالتقدم أن تكون مجموعة كاملة من السكان الآخذ بالزيادة للنظام السياسي والعائدي والاقتصادي نفسه ، ويظهر من ذلك أن وحدة السكان وتقدمه تجمع بين الكم والكيف لدي كوست ، فهو يرى انه كلما كان السكان موحدا في ظل نظام اقتصادي-اجتماعي-فكري واحد كلما استطاع أن يحقق من المنجزات ما لايمكن تحقيقها لو أن هذا السكان كان موزعا علي طوائف واقوام متفرقة ومتشتتة ومتناقضة وموزعة علي وحدات ومجموعات سكانية صغيرة ، ويؤكد كوست ان السكان الكبير والموحد يمكنه ان يحرز التقدم ويحقق الانجازات من خلال تقسيم العمل الاجتماعي فبوساطة التخصص وتوحيد الجهود تنمو الكفاءات وتتطور وتستثمر الطاقات بقوة وفاعلية ، ويضيف أن الاختلاف والتباين في الوظائف

والتخصص بين الافراد ونجاحهم في التوصل الى الاكتشافات والاختراعات تنتج جميعها عن سكان كبير وموحد ومتضامن

كارل ماركس:

كارل ماركس يري في نظريته أنه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان، فلكل مجتمع قانونه للسكان الخاص به وأن الفقر لا يرجع للزيادة السكانية بل يعود أساسا للنظام الرأسمالي السائد ويعتقد أن النظام الاقتصادي السائد في المجتمع هو الذي يتحكم في عدد السكان وليست الخواص الثابتة في الطبيعة كما يعتقد أصحاب النظرية الطبيعية فاذا ما تحول النظام الاقتصادي الذي يتبع الطريقة الرأسمالية في الإنتاج إلي نظام اشتراكي فسوف لن تكون ثمة مشكلة السكان المتمثلة في التزايد والفقر والبؤس، وأن نمط الانتاج عبر التاريخ له قوانينه الخاصة بالسكان وان عنصر السكان هو المتغير التابع وأن النظرية تنفي عنه كمتغير مسؤوليته عن تحديد نمط النظام الاجتماعي بل النظام الاقتصادي السائد يؤدي لتحديد المتغير السكاني, ويبدو أنه رأي في النظام التطبيق الشيوعي الكامل حلا للتزايد السكاني عن طريق القضاء علي الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والإنجاب وذلك ما لا يتفق مع طبيعة البشر ونظمهما الاجتماعية والروتينية، إلا أن الملاحظ أن الشيوعية المذهبية تتخذ نفس موقف ماركس في العلاقة بين السكان والموارد حيث تتجه إلي التركيز علي أن الفقر أمر حتمي في ظل الرأسمالية وأن الشيوعية هي العلاج الوحيد للقضاء علي انخفاض مستوى العيش بل وخلق فرص عمل تواكب تزايد السكان ومن ثم فلا تظهر خوفا من زيادة السكان في ظل الشيوعية، غير أن انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ وما يترتب عليها من نتائج أبرزها تفكك الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٩١ قد جاء دليلا علي

فشل آراء كارل ماركس في العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية، حيث عجزت الشيوعية عن تحقيق الرخاء المنشود، وفي ذات الوقت فإن الفكر الشيوعي في الصين قد عدل من دوره في سياسية السكان واتجهت الصين إلي تبني سياسية الاسرة صغيرة الحجم وكذلك التوجه نحو سياسية الاقتصاد المفتوح والتنمية المتواصلة لمواجهة النمو السكاني والضغط علي الموارد الاقتصادية في الصين.

مدخل الحاجات الاساسية والانجاب: (BASIC NEEDS)

مدخل الحاجات الأساسية وهذا المدخل يركز علي أساس ضرورة إحداث تحول هيكلي بالشكل الذي يمكن الفقراء من الحصول علي موارد أكبر بصورة كافية لتمكين هؤلاء من تحسين ورفع مستويات المعيشة ومن ثما تخفيض مستويات الخصوبة. فعلي سبيل المثال وجد أن هناك بعض الدول التي حققت إنخفاضاً ملموساً في الخصوبة وهذه الدول هي التي ارتكزت فيها برامج التنمية بشكل أساسي علي أهداف تحقيق التكافؤ الإقتصادي بين سكانها، ويلاحظ أن السكان كانوا في الأصل فقراء ويعملون بشكل أساسي في المناطق الريفية، فمثلاً لذلك نجد الهند والصين وسيزيلنكا حسب تحليل فريدمان ١٩٧٩ بأنها تتميز بالخصائص التالية:

١- نجد أن هناك ارتفاع في المستويات الصحية وارتفاع توقع الحياة عند الولادة إلي الحد الذي يجعل عملية تحقيق المستوي المرغوب فيه من الاطفال، وتتم من خلال عدد أقل من المواليد الجدد.

٢- وكذلك ارتفاع مستوى التعليم لكل من الذكور والاناث إلي الحد الذي يجعل إعالة عدد أقل من الاطفال بمستوي تعليمي أفضل ويعطي إشباعا أكبر من اعداد كبيرة من الاطفال بمستوي تعليمي منخفض.

٣- أن برامج الرفاهية التي تعطي للأفراد يجب أن توفر على الأقل الحد الأدنى من الكفاف للأغلبية الفقيرة من السكان والتي تعمل علي تقليل الحاجة من الاعتماد علي الاطفال.

٤- وتوفر وسائل الاتصال والمواصلات لنشر الخدمات والمعلومات والسلع التي تعمل علي تحقق التغيرات الأخرى. فتحليل فريدمان يخلص علي أنه لا يمكن أن يتحقق هذا التغير الا اذا تم المزج بين العناصر في الوقت نفسه لتكون كافية لحدوث انخفاض المطلوب من الخصوبة (الانجاب) ().

فركز فريدمان علي متغيرين هما الرغبة في الأطفال وتبني مفهوم تنظيم الأسرة والخصوبة وهي المتغير السكاني الذي ركز عليه اتجاهها وسلوكها تتأثر بعوامل عدة متشابكة اقتصادية واجتماعية وثقافية وقيمية وديموجرافية كما تؤثر فيها حيث افترض أن بحدوث التغيرات التنموية خاصة في النظم والظروف والاتجاهات والقيم حتي ولو كانت علي مستوى أصغر مما حدث في الغرب أن تتوفر الحوافز والدوافع اللازمة لخفض الخصوبة وأن أفكار وظروف الحياة الحديثة تعد أيضا حافز هاما لانخفاض الخصوبة وعندما تتوافر تلك الحوافز والدوافع يكون لمفهوم وسائل تنظيم الأسرة اثر إضافي مستقبلا، وأنه يمكن حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة في ظروف ومواقف لا تتضمنها الرغبة في الاطفال ومفهوم وسائل تنظيم الاسرة وإحداث التغيرات الحقيقية في نوعية الحياة والتي تعتبر اساسية لتغيير الاتجاهات والمفاهيم في المستقبل ().

فهذا المدخل يركز علي أن السياسات القائمة علي أساس تحسين مستويات الصحة والغذاء للفقراء تعمل علي تخفيض مستويات الانجاب، فمن آثار هذا المدخل لاتباع سياسية توفير الحاجات الاساسية علي الخصوبة، أن هذه السياسات سوف تصل في النهاية إلي تخفيض المعدل الكلي للخصوبة حتي ولم لم تؤدي السياسات المبدئية إلي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل وذلك للاسباب الآتية:

- أن الآباء يركزون بشكل أكبر علي عدد الاطفال الذين سيقون علي قيد الحياة أكثر من حرصهم علي عدد الاطفال التي سيتم انجابهم، وذلك لان إنخفاض مستوى الوفيات للاطفال سوف يؤدي إلي إنخفاض الخصوبة.
- وأن الزيادة في كمية ونوعية التعليم المتاحة ستؤدي إلي خفض الخصوبة وذلك لان الآباء والابناء ستزداد طموحاتهم وان الآباء سيصبحون أكثر ايجابية ووعيا نحو الحد من الانجاب (تنظيم الأسرة).
- تعمل سياسات توفير الحاجات الاساسية علي زيادة درجة المساواة في توزيع الدخل القومي وبذلك يؤدي غلي خفض الخصوبة.
- وأن هناك فترات تاخير في اثر انخفاض وفيات الاطفال وزيادة مستوى التعليم علي الخصوبة وان كان زمن فترة التاخير غير معلوم .
- وعلي الرغم من أن السياسات التي تركز علي تحقيق العدالة تبدو واعدة بانخفاض في الخصوبة الا أن السؤال يظل مطروحا ما هي سرعة حدوث هذا الانخفاض؟
- وايضا أن معرفة اثر برامج التنمية علي الخصوبة لم تتحسن باستخدام هذا المدخل .

• وكذلك من الخطا الاعتقاد بان تنفيذ سياسات توفير الحاجات الاساسية ستؤدي بالضرورة إلي استمرار نمو السكان او بالاعتقاد بان الدول التي تطبق هذا النوع من السياسات تفعل كما هو مطلوب لكي تخفض من نمو السكان ،فالحكومات مازلات تحتاج إلي استخدام كل القوي التي تملكها لكي تتجنب الزيادة في حجم السكان والتي يترتب عليها اثار سلبية خطيرة علي احتمالات حدوث التنمية في المستقبل.

• ومن الملاحظ أن السياسات التي تعمل علي مزج برامج التنمية واسعة النطاق مع برامج ضخمة وفعالة لتنظيم الاسرة سينتج عنها انخفاض الخصوبة بشكل أسرع من الاعتماد علي كل منهما بشكل مستقل علي الآخر .

